

الباب الثالث

الغد المرتجى

- الفصل الأول: نظرة تفأولية.
- الفصل الثاني: فلسفة التربية والتعليم.
- الفصل الثالث: المرتكزات الثلاثة: الإيمان - العلم - العمل.
- الفصل الرابع: طريق الحكمة: المعلومات - العلوم - المعرفة - الحكمة.
- الفصل الخامس: دور التكنولوجيا في تطوير التعليم.
- الفصل السادس: من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث.
- الفصل السابع: مصادر التمويل في التعليم.
- الفصل الثامن: خاتمة ودعوة: «ثورة» التربية والتعليم.

نظرة تفأولية

إن نظرة علمية دقيقة لواقع الحضارة الإنسانية اليوم تجعلنا ندرك أنّ هذه الحضارة تمرّ بأزمة حادة بعد أن بلغت أوجها في الماضي القريب. فالانحدار في التربية والأخلاق في العالم الغربي عمومًا والذي يبدو بطيئًا لأول وهلة، لا بد له من أن يتسارع لاحقًا ليأخذ بالحضارة نحو الضعف والانهيار.

يذكر ابن خلدون في كتابه «المقدمة»⁽¹⁾ أنّ سبب سقوط الحضارات هو الانهيار الأخلاقي، وهو عامل مشترك في سقوط كلّ الحضارات ويشارك ابن خلدون في مقولته هذه عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين والباحثين، قديمًا وحديثًا، شرقًا وغربًا من أمثال مالك بن نبي، وسارتر، وأرنولد توينبي، وغيرهم.

من هذه المقولات وغيرها كثير حول أسباب سقوط الحضارات، وتحليلًا لما يجري اليوم في الغرب، نرى أنّ انفصام العرى بين الدين والعلم يأخذ بعدًا متجددًا ومتقدمًا، أكثر من أيّ وقت مضى، وينهض بالدور الأبرز في انهيار الحضارة الغربية.

فالانحسار الكبير في عدد رواد دور العبادة في أوروبا وصل إلى درجة جعلت العديد من القائمين على هذه الدور، يفتقدونها إقفالًا تامًا، بل ويعرضونها للبيع، أو للتحويل إلى قصور ومتاحف وقاعات موسيقية ومراكز خدمة اجتماعية ومدنية مختلفة.

وهذه الظاهرة قد بدأت منذ عشر سنوات أو أكثر تظهر بوضوح، وهي في ازدياد ملحوظ. ففي دراسة أجراها البروفسور مارك هوفيا في جامعة لوفت الكاثوليكية في بلجيكا، توصل إلى أنه في عام 1967 كان حوالي خمسين في المئة من البلجيكين يذهبون في أيام الآحاد إلى الكنائس، لكن هذا العدد تقلص تدريجيًا، ليصل في العام

2009 إلى خمسة في المئة فقط⁽²⁾.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه، فمحاولات الفصل بين الدين والعلم في الماضي قد انقلبت وبالأعلى أصحابها ومجتمعاتها، ولا أدلّ على ذلك مما كان يجري في أوروبا في القرون الوسطى، التي عُرفت بالقرون المظلمة عندما اشتد الخلاف بين رجال الكنيسة والعلماء، لدرجة أن رجال الكنيسة عملوا، من خلال أهل السلطة والحكام في حينها، على حبس عددٍ كبيرٍ من العلماء والباحثين ونفيهم وقتلهم، لأنهم اعتقدوا، ولأسبابٍ واهية، بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع، أنّ اكتشافات هؤلاء العلماء والباحثين، تهدد سلطاتهم الروحية وتضعف إيمان الناس بما يدعونهم إليه من إيمانٍ بالغيبات، وغاب عنهم أنّ عقل الإنسان المخلوق، مهما سما وعلا وتقدّم، فإنّه لا يستطيع أن يدرك قدرات خالقه، الذي أعطاه العقل ليدرك به ما حوله من المحسوسات والماديات، وليستنتج الظواهر الكونية بالدلالات عليها، وليؤمن بالغيبات كما جاء بها خالقه. فشهدت تلك الفترة انهيارات سياسية وانحطاطاً علمياً وثقافياً متزايداً، وحروباً أهلية متنقلة، بدأت في القرن السادس الميلادي، واستمرت حتى القرن الخامس عشر، وعُرف هذا العصر بعصر الانحطاط العلمي في أوروبا.

أما المثل الثاني للدلالة على الفشل في نتائج الفصل بين الدين والعلم، فهو ما رافق الثورة الاشتراكية في روسيا في مطلع القرن العشرين، من دعوةٍ إلى العلم، ورفضٍ للدين، واعتبار «الدين أفيون الشعوب» كما كان يقول كارل ماركس. فهُدّمت الكنائس والمساجد، وقُيّدت دعوة رجال الدين، وانتشر الإلحاد والكفر. هذا من ناحية، أما على الصعيد العلمي، فبُنيت المعاهد والجامعات والمدارس والمكتبات الضخمة، وانطلقت المشاريع العمرانية، وتم تشجيع العلماء وإكرامهم وتقديرهم ليصلوا إلى القمر. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، ولم يحقق أهدافه في الوصول إلى رفاه الإنسان وإشباع حاجاته المتزايدة وكفائاته المادية، لأنه ترافق مع خواءٍ روحيٍّ وعقائدي. فانقلب الناس على النظام الاشتراكي قبل نهاية القرن، وأول ما فعلوه أنهم بدأوا بتشبيد الكنائس والمساجد من جديد، وترميم القديس منها. فتنامت أعداد المؤمنين بسرعة قياسية، وعادوا يؤمنون المعابد من جديد، وبأعدادٍ كبيرة، وكأنهم كانوا في غربةٍ قسريةٍ عنها. أي إن الدعوة إلى العلم وما رافقها من نهضة علمية، سرعان ما

تفاوت خلال أقل من قرنٍ من الزمان، لأنها انفصلت عن الدين، فأصبحت ماديةً محضةً، خالية من الأهداف الإنسانية والقيم السامية. أحلص إلى القول إن العلاقة بين الدين والتطور العلمي هي علاقة تكاملية وعلاقة امتداد، وليست علاقة متوازية أو متقابلة. فالدين هو عقيدة إيمانية مستقرها القلب والفؤاد، وهو تشريعٌ لما يجب أن تكون عليه حياة البشر وعلاقاتهم ومعاملاتهم. والأصول والثوابت في الدين لا تقبل التغيير أو التبديل أو الزيادة أو النقصان. أما العلم فهو ثمرة من ثمرات العقيدة، ومستقره العقل. فالعقل ينمو مع الإنسان ويتطور معه، ثم يشيخ ويموت معه أيضاً. والعلم هو نتاج العقل، يبقى في المجتمع الإنساني بعد موت صاحبه، ليكون تراكمياً، وليؤكد على الشق الثاني في الهدف من خلق الإنسان ألا وهو عمارة الأرض.

عوامل ومؤشرات انهيار الحضارة الغربية

مع وصول التطور العلمي إلى جعل العالم قرية كونية بين يدي الإنسان، ومع التقدم العلمي غير المسبوق الذي حصل في إطار ثورة المعلومات والاتصالات، وما رافقها من انفجار المعرفة وفتح أبوابها أمام الجميع بدون استثناء، وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين، نرى أن ذلك كان يتوافق، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مع تراجع في الالتزام الديني، وغياب للأهداف والغايات والمثل الإنسانية التي فطر الله الناس عليها، وجعلها في صلب العقيدة الإيمانية التي دعت إليها الشرائع السماوية. لذلك يمكننا القول، إن الحضارة الغربية، وإن انطلقت بعد القرون المظلمة، من خلال المدارس التبشيرية والجمعيات الدينية والتعليمية. فإنها سرعان ما تحولت عن مسارها، لتكون حضارةً، الإنسان القريب دون غيره، مبدؤها وغايتها، وخاضعةً لمقولة: العالم لا يكون متديناً، والمتدين لا يكون عالمياً، وبالتالي فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون حضارة إنسانية شاملة (كما كانت الحضارة الإسلامية موجهة إلى جميع الناس بدون استثناء، عربيهم وأعجميهم، مسلمهم وغير مسلمهم).

لذلك كان لا بد لهذه الحضارة من الانحدار والأفول، والمؤشرات على ذلك كثيرة جداً، نذكر منها:

- **على الصعيد الصحي:** الأمراض الواسعة الانتشار، كمرض السيدا، ومرض جنون البقر، وأنفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور وغيرها، وقد أوجبت كمرض جنون البقر، إعدام عشرات الملايين من الأبقار - وكذلك مرض أنفلونزا الطيور - في محاولات حثيثة من المنظمات العالمية لوضع حدٍ لانتشار هذه الأمراض بين البشر. وعلى الرغم من ذلك فقد طاولت هذه الأمراض الآلاف من البشر وتسببت في وفيات عدد غير قليل منهم. يضاف إلى ذلك ظهور فيروس شماليينبرغ (نسبة إلى القرية الألمانية التي ظهر فيها هذا الفيروس في العام 2011). وهو يضرب الحيوانات في شمال أوروبا، ويتسبب في تشوهات لدى الحيوانات المولودة حديثاً. والأجنة في قطعان الأبقار والغنم والماعز ومنها 20-50٪ يولد ميتاً. كما تسبب في إنخفاض كبير في مستوى إنتاج الحليب. ولا يُعرف شيءٌ حتى صدور التقرير، عن إمكانية انتقاله إلى الإنسان⁽³⁾.
- **على الصعيد البيئي:** لم ترع الحضارة الغربية الجوانب البيئية في كل ما أفرزته من صناعاتٍ متقدمة، وتطورٍ علميٍّ هائل، بل على العكس من ذلك فالدول الغربية مجتمعة في مؤتمر كوبنهاجن عام 2008، بل وفي جميع المؤتمرات التي سبقتها منذ العام 1972، لم تستطع أن تقدّم حلولاً جذرية وعملية، للتغيير الحاصل في البيئة، وأن تتجنّب كلّ ما أدى إلى ثقب طبقة الأوزون، وما ينتج عن ذلك من تدهور وتلوث بيئي، يتجلى في مزيد من المساحات المتصحرة وارتفاع في منسوب مياه بعض البحار (البحر المتوسط وبحر قزوين).
- **على الصعيد المالي:** أثبتت الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا في العام 2008، مع انهيار وإفلاس إحدى المؤسسات المالية فيها، وطالت شظاياها العالم أجمع، بدون استثناء، ولا تزال ارتداداتها تظال العديد من الدول الأوروبية مهددة أنظمة هذه الدول بالانهيار الاقتصادي، على الرغم من مضي ما يزيد على ثلاث سنوات على حدوثها. كما أثبتت هذه الأزمة أيضاً هشاشة النظام الرأسمالي العالمي، ويُرجع علماء، الاقتصاد أسباب ما حصل إلى عمليات مالية مشبوهة (عمليات بيع الدين المحرّمة وفق الشريعة الإسلامية). وتجدد الإشارة

إلى أن هذه الأزمة، ليست الأولى من نوعها، بل سبقها عدد من الأزمات المتلاحقة منذ بدايات القرن العشرين. ولكن هذه الأزمة كانت هي الأقوى ولا شك.

● **على الصعيد الاقتصادي:** إذا كان العالم الغربي خصوصًا والعالم عمومًا، يعاني من البطالة وإقفال المؤسسات بين الحين والآخر، بسبب التغير المتموج للاقتصاد الرأسمالي، فإنّ هذه المعاناة قد زادت بحدة غير مسبوقة بعد الأزمة المالية في العام 2008، وقد ألفت هذه الأزمة بالملايين من العمال والموظفين في الشوارع، عرضة للجوع والمرض، فانتشرت السرقات وأعمال العنف والقتل بسبب ذلك. كما بدأت مسيرات الاستنكار في عدد كبير من المدن الأوروبية، ضد النظام الاقتصادي وسياسة الشركات والمصارف الكبرى فيها. وقد سارت هذه التظاهرات في أكثر من 950 مدينة في 82 بلدًا في العالم، شارك فيها عشرات الملايين من المواطنين، تحت شعار «إحتلوا وول ستريت» - الشارع الذي يعتبر رمز الأسواق المالية - وطالبوا بجعل يوم 15 تشرين الأول يومًا للتضامن العالمي ضد جشع وفساد الطبقة المهيمنة على المؤسسات المالية الكبرى والاقتصاد العالمي، والتي لا يتجاوز تعدادها الـ 1٪ من سكان العالم.

● **على الصعيد الاجتماعي:** لا شك في أن العلاقات الأسرية عمومًا أصبحت مصابة بالتفكك، فتراجع نسبة الزواج وارتفع نسبة الطلاق وانحسار الكثير من فرص العمل بسبب الأزمات المتلاحقة، وضياح تكافؤ الفرص، وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، كلها مؤشرات خطيرة لما يجري على الصعيد الاجتماعي. والعائلة هي نواة المجتمع، وإذا تفككت هذه النواة، فإن المجتمع بأسره يصبح مهددًا بالتفكك والانحلال والتراجع. وخير دليل على ذلك ما يجري في العالم الغربي، اليوم، من سماح لزواج المثليين المخالف لجميع الشرائع السماوية وللفطرة الإنسانية عمومًا، بدءًا من أمريكا التي بدأت بالسماح بذلك ولاية تلو أخرى، وكانت ولاية نيويورك قد سمحت بذلك في شهر تشرين الثاني من العام 2011، ومن المتوقع زواج 800 ثنائي مثلي في اليوم الأول للبدء بالعمل بهذا التشريع. أما إسبانيا فقد سبقت ولاية نيويورك، إذ سمحت بذلك

في حزيران 2010، وفي اليوم الأول للبدء بالعمل بهذا التشريع تزوجت رئيسة وزرائها من رفيقتها. وكان من المتوقع أن تسمح بريطانيا بذلك قبل العام 2015، كما صرحت وزيرة الدولة المعنية بالمساواة.

- **على الصعيد السياسي:** لا شك في أن الحروب التي تقوم بين الدول هي حروب من أجل الثروات أولاً وآخرًا، ولعل آخرها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كانت الحرب على العراق والحرب على ليبيا، ولعل الدوافع الاقتصادية في كلتا الحربين لا تخفى على أحد، لما في هذين البلدين من ثروات نفطية وغيرها. ومقارنةً بالفتوحات الإسلامية التي خاضها المسلمون في عهد الخلفاء الراشدين، وما تبعها، فقد كان نشر الدعوة الإسلامية هو الهدف الأول والأسمى في جميع فتوحاتهم وغزواتهم. وشتان بين ما رافق الفتوحات الإسلامية وما فيها من تعامل إنساني مع الأطفال والنساء والعجائز، وما رافق حروب القرن الواحد والعشرين من ظلم، وقتل، ونهب ثروات، وتشريد...
- **على الصعيد الأخلاقي:** فتحت ثورة المعلوماتية أبواب المعرفة على مصراعها، خيرها وشرها، صالحها وطالحها، فانتشرت المواقع الإباحية حتى بلغت في بعض الإحصاءات إلى 4,2 مليون موقع، وتخطى بعدد كبير من الزائرين من المراهقين والشباب الذين لم تحصّنهم تربية دينية أو أخلاقية وازعة، ويذهب بعض المحللين إلى أن هذه المواقع هي الأكثر رواجًا وتسويقًا على الشبكة العنكبوتية. ويذكر أحد المواقع الإحصائية بأن حجم المبيعات الإباحية على الشبكة بلغ 4,9 مليار دولار.

من ناحية أخرى فقد هبط المستوى الأخلاقي والشعور الإنساني عند بعض الغربيين إلى حدود اللامعقول، فقد نقلت بعض وكالات الأنباء فيلمًا مصورًا لجنود أميركيين في العراق يفجرون كلبًا للتسلية، وفيلمًا آخر لجندي أمريكي، في أفغانستان، ينهال ضربًا على خروف فيرديه قتيلاً بأقل من 30 ثانية!!

وأما موضوع تعاطي المخدرات فهو يفوق الوصف والخيال، ويذكر العديد من المواقع الإلكترونية بعض الإحصاءات التي تشير إلى ما يزيد عن 200 مليون إنسان يتعاطون المخدرات في العالم، وتعتبرها ثالث تجارة في العالم بعد النفط والسلاح،

حيث تشكل 8 ٪ من حجم التجارة العالمية، وتبلغ قيمتها 600 مليار دولار سنويًا. وأوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد انتشارًا كبيرًا لتعاطي المخدرات والعقاقير غير القانونية، وأن الأرقام العالمية أوضحت أن حوالي 200 ألف فرد توفوا في عام 2000 بسبب تعاطي المخدرات. كما أوضح التقرير الإرتباط الوثيق بين تعاطي المخدرات والأمراض الخطيرة المؤثرة في الصحة العامة⁽⁴⁾.

وفي تقرير للجنة العالمية لمكافحة المخدرات تضمنت تقديرات الأمم المتحدة حول زيادة استخدام الأفيون بمقدار 35 بالمئة ما بين عامي 1998 و2008، كما زاد استخدام مخدر الكوكايين بمعدل 27 بالمئة والقنب بمعدل 8,5 بالمئة⁽⁵⁾.

وتشير الأرقام أيضًا إلى أن 75 ٪ من مختلف الجرائم التي تقع في بريطانيا لها علاقة بالمخدرات. كما يكشف المؤتمر السادس للاتحاد الطبي الأميركي إلى أن ما لا يقل عن أربعة آلاف طبيب يتعاطون الكوكايين والأفيون وأنواعًا أخرى من المخدرات إلى حد الإدمان⁽⁶⁾.

كما أن انتشار المخدرات في الوسط المدرسي المتزامن مع قلة التوجيه التربوي، بل وانعدامه أحيانًا قد زاد في أعمال العنف المدرسي. ولقد أظهرت النتائج الإحصائية التي أجرتها الهيئة العليا للمدارس القومية في أمريكا عن العنف في المدارس الأمريكية على عينة قوامها 2216 موظف إداري أن 54 ٪ من موظفي مدارس الضواحي، وأن 64 ٪ من موظفي مدارس المدن قد ذكروا أن أحداث العنف في مدارسهم في سنة 1993 تفوق بكثير الأحداث التي حدثت قبلها بخمس سنوات (National School board Association 1994)⁽⁷⁾.

لا شك في أنه بموازاة عوامل الضعف والانحيار في الحضارة الغربية، هناك عوامل قوة وتقدم لا تزال تنهض بدورها نذكر منها، التقدم العلمي المتواصل وما يرافق ذلك من اكتشافات واختراعات نافعة تفيده الإنسانية، والممارسة الديمقراطية وما ينتج عنها من اختيار الأفضل، والأمانة والنزاهة في الحكم والوظيفة وغير ذلك.

عوامل نهوض الحضارة الإسلامية من جديد:

مما تقدّم يتبيّن لنا أنّ عوامل انهيار الحضارة الغربية آخذة بالازدياد وبوتيرة متسارعة. بالمقابل فإن عوامل نهوض الحضارة الإسلامية، بدأت تتكون من جديد. فالصحوة الإسلامية المعاصرة التي بدأت في أواخر القرن العشرين، قد ظهرت ثمارها في القرن الواحد والعشرين وهي أيضًا على ازدياد. فالإعلام الديني، والقنوات الفضائية الإسلامية على نمو مطرد والدعاة الذين يظهرون بشكل مستمر على هذه القنوات أصبحوا وجوهًا لامعة في عالم الدعوة، ولهم روادهم ومريدوهم وتلاميذهم، والمواقع الإسلامية الإلكترونية تزداد يوميًا بعد يوم وتحظى بعددٍ متزايد من الزوار يوميًا، والكتب الدينية هي الأكثر رواجًا في العالم العربي، كما تشير إلى ذلك جميع الإحصائيات. كل ذلك ترك أثرًا كبيرًا في نفوس الناشئة. وإذا كان رواد المساجد في أواسط القرن العشرين هم من الرجال الطاعنين في السنّ عمومًا، فإن عدد الشباب في المساجد قد تزايد بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة مما يشير وبشكل واضح إلى أن الصحوة الإسلامية تتفاعل يوميًا بعد يوم، وهي ولا شك تترك بصماتها الجلية على الحوادث الأخيرة التي تجري في العالمين العربي والإسلامي، والتي بدأت مع الثورة في تونس، لتنتشر في عدد غير قليل من الدول العربية، مع انتصار واضح للقوى الإسلامية المعتدلة فيها.

وقد أثبتت هذه الحوادث أنّ الحجر المعرّي والاستعباد الفكريّ اللذين كانا مفروضين على الأمة الإسلامية قد زالا فعلاً من النفوس كما في الواقع، بفضل تيسير سُبُل المعرفة. وساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في سهولة انتشار هذه المعرفة، كما حققت في الوقت ذاته، الحد الأدنى من التخطيط المشترك والتنظيم الهادف، والتحرك السريع، لفئة الشباب خصوصًا، من أجل القضاء على الاستبداد السياسي، ومن ثم البدء بالخروج من شرنقة التخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي والتنموي عمومًا. وفي الوقت عينه فالأزمات المتلاحقة للحضارة الغربية التي أشرنا إليها في البداية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وتزامنها مع الانفجار المعرفي الواسع الذي شمل العالم كله وجميع جوانب الحياة فيه عجّلت وأوحت للعلماء والباحثين والمفكرين الغربيين بالاطلاع على الدين الإسلامي وما فيه من تشريعات مقابلة، بحثًا وتمحيصًا وتفقيشًا عن المسببات كما عن الحلول لما يحدث في العالم. فوجدوا فيه ما يشفي

غليلهم من مبادئ ناصعة، وحلول ناجعة، تحول - إذا ما طُبقت - دون ما يجري في العالم من كوارث اقتصادية وأمراضٍ مستشرية، ومشاكل بيئية وانتشار للرديلة وحروب عبثية وإجرام وإرهاب.

فبُعِيد الأزمَة المَالِيَة الْعَالْمِيَة كَتَب «بوفيس فانسون» رئيس تحرير مجلة «تسالينجر» مقالاً افتتاحياً بعنوان «البابا أو القرآن» يقول فيه: «أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمَة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها، لَمَا حلَّ بنا من كوارث وأزمات، ولما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود».

وفي الإطار ذاته، كتب رولاند لاسكين Roland Laskine، رئيس تحرير صحيفة «لوجورنال دفينانس» مقالاً افتتاحياً بعنوان: «هل تأهلت وول ستريت لاعتناق الشريعة الإسلامية؟». ينادي فيه بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالين المالي والاقتصادي لوضع حدٍّ لهذه الأزمَة التي تهز أسواق العالم، من جزاء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة⁽⁸⁾.

ويقول مارسيل بوازار - رجل القانون الفرنسي المعاصر: «إن هذا الدين (الإسلامي) يعود إلى الظهور في العالم المعاصر بوصفه أحد الحلول للمشكلات التي يطرحها مصير الإنسان والمجتمع» ويقول أيضاً: «إن في وسع العالم الإسلامي - من بين عوالم أخرى - أن يقدم مشاركة أساسية في تكوين المجتمع الدولي المرتقب» وأنه «يبدو أحد العوامل الممكنة الهامة في الإنسانية العالمية الحديثة».

وإلى مثل ذلك، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية، وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك، قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية، والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجلٍ محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽⁹⁾.

كما أقرت لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي أن النظام المصرفي الإسلامي، الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية، مريح للجميع سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، وسمحت اللجنة للمؤسسات والمتعاملين في

الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق الفرنسية. وإذا كانت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 قد أثارت هذه الموجة من الردود المباشرة، فإنها أضاءت في الوقت ذاته على عوامل انهيار الحضارة الغربية الأخرى، وما كتبه الباحثون الغربيون، في الماضي، في هذا المجال، مثل برناردشو، وأرنولد توينبي، وجان بول سارتر، وكولن ولسون، وروجيه جارودي، ورينيه جينون، وشيخلر وغيرهم كثير... شكّل دليلاً دامغاً على أن الحضارة الغربية قد بدأت مرحلة الإنحدار لصالح فهم الشريعة الإسلامية، وعودة الروح إلى نموٍ جديدٍ للحضارة الإسلامية.

وذهب كل من برناردشو وأرنولد توينبي (أستاذ التاريخ في جامعة أكسفورد وصاحب نظرية «التحدي والاستجابة») إلى أن الحضارات تسقط في اللحظة التي يشعر فيها الإنسان أن قوّته أشد من قوّة الدين⁽¹⁰⁾.

وتترافق هذه الدعوة الغربية لفهم الشريعة الإسلامية مع نمو مطرد لأعداد الباحثين والمثقفين الغربيين الذين يعتنقون الإسلام، ولكلٍ منهم نشاطه وعمله ودعوته إلى الله، خصوصاً أن إيمانه كان بفضل إعجاز علمي آية قرآنية، أو حديث نبوي شريف، أو فهم لمقاصد التشريع الإسلامي أو غير ذلك. فجاء إيمانه راسخاً صلباً متيناً، فهو يدعو إلى الله على بصيرةٍ وهدى. والأمثلة على ذلك كثيرة.

ويتوافق ذلك أيضاً، مع ازدياد متواصل لأعداد المسلمين في العالم، بنسبةٍ هي الأعلى بالمقارنة مع باقي الديانات الأخرى. كما تشير دراسة إحصائية على موقع Google الإلكتروني إلى أن زيادة عدد المسلمين في العالم تبلغ 1,66٪، وبالمقابل فإن زيادة عدد المسيحيين تبلغ 1,07٪، ويشير تقرير لصحيفة الدايلي تلغراف البريطانية إلى احتمال أن يتفوق عدد المسلمين على سواهم في معظم دول أوروبا الغربية في منتصف القرن الحالي (الواحد والعشرين).

أضف إلى ذلك أن العولمة الجديدة قد ساهمت بدورها بحجرة عدد كبير من المسلمين إلى الغرب سعياً وراء فرص العمل المعروضة هناك، مما يزيد في انتشار المسلمين في الدول الغربية بشكل ملحوظ، ففي فرنسا يتراوح عدد المسلمين اليوم بين 5 و6 ملايين مسلم، وحسب وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان فإن هذا التزايد

«يخلق مشكلة لفرنسا». وقد نشرت صحيفة الدايلي تلغراف البريطانية تقريرًا حذر من أن أوروبا تواجه قبلة زمنيّة ديموغرافيّة، تتمثّل في تزايد مطّرد للجاليات المسلمة المهاجرة مما يهدد تلك القارة بتغييرات جذرية لا يمكن تدارك أبعادها خلال العقدين المقبلين.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الجاليات الإسلامية في الغرب تحافظ على إلتزامها بالدين الإسلامي كما لو كانت في بلادها أو أكثر، وذلك في ظل الحريات التي توفرها الأنظمة الأوروبية، فالمساجد تغص برؤّادها الذين تزيد أعدادهم على الاستيعاب في مرة واحدة فيلجأون إلى الشقق ومراكز الأندية الثقافية، وفي بعضها تؤدي فروض الجماعة كصلاة الجمعة والعيدين وتراويح العشاء في رمضان على دفعتين أو ثلاث دفعات، بالإضافة إلى النشاطات الدينية والدعوية التي يشارك فيها الآلاف من المسلمين في الغرب.

وجاءت حوادث أيلول 2001، وانتشار موجة الإسلاموفوبيا لتبعث في نفوس الغربيين عمومًا والمتقنين منهم خصوصًا حب الاطلاع على الدين الإسلامي وتشريعاته، وأصوله ومبادئه، هذا الاطلاع الذي أصبح متوفرًا للجميع بدون استثناء بفضل عولمة المعرفة وإذا بالكتب التي تتحدث عن الدين الإسلامي تلقى رواجًا هائلًا بين الغربيين.

كما أن الهجرة المعاكسة للعلماء المسلمين العاملين في الغرب قد بدأت تنمو بسبب ما يلاقيه هؤلاء من تمييز عنصري يصل إلى حدّ عدم الترقّي في السلم الوظيفي، وأحياناً إلى حدّ المهانة، وهذا ما بدأ يحدّ من نزف الأدمغة المسلمة إلى الغرب، ويدفعها للبقاء في أوطانها والعمل على خدمة بلدها وأهلها.

وفي الوقت نفسه فإن هجرة رؤوس الأموال العربية والإسلامية إلى الغرب (الأمريكي خصوصًا)، التي برزت مع الفورة النفطية في النصف الثاني من القرن العشرين، قد بدأت تنحسر بعد أن فقد أصحاب هذه الأموال السيطرة المباشرة على تحويلها في ظروف سياسية معينة، وخصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والتي أدّت إلى ما أدّت إليه من خسارات فادحة عند بعض الممولين العرب وحكوماتهم، ولم يسلم منها إلا من حافظ على طبيعة استثماراته في بلده، وراعى فيها

الحدود الشرعية السليمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا العرض السريع، هل تكفي هذه العوامل والدلائل للقول ببدء أفول الحضارة الغربية، وصعود الحضارة الإسلامية من جديد؟ وقبل الجواب عنه مباشرة، أتوقف عند العنوان الرئيس الذي ميّز سرعة صعود الحضارة الإسلامية عن باقي الحضارات الأخرى. إنه الإسلام الذي التزم بالجانبيين الروحي والمادي عند الإنسان، كما التزم شؤون الدين والدنيا معاً، وجعل عمارة الأرض جزءاً من عبادة الله، والدعوة إلى الله. فقوّم الحضارة الإنسانية، واستشعر غايتها وحاجة الناس إليها، وجعل الهدف الأسمى للرسالة السماوية مصلحة الإنسان في الدنيا قبل الآخرة، ولذلك فقد جعل في كل العبادات والفرائض، كما في السنّة والتشريع والمعاملات هدفاً نحو إنسان أفضل، ومجتمع أفضل. ولذلك أيضاً كان من أهمّ ميّزات الفتوحات الإسلامية الحفاظ على التراث الحضاري عند الشعوب التي أسلمت، ووضع هذا التراث بتصرف النمو الحضاري للإنسانية عموماً، والعمل على تطويره، لتتكامل بذلك مسيرة الحضارة الإنسانية، بكل أبعادها ومكوناتها. وبفضل ذلك كانت الحضارة الإسلامية الأطول زمناً بين باقي الحضارات (أكثر من عشرة قرون) والأوسع انتشاراً (من الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً) وكانت أيضاً، كما وصفها بعض العلماء بأنها «حضارة القمة» شاملة لجميع نواحي العمران والتقدم وجميع مجالات العلوم الطبية والفلكية والصناعية والطبيعية وغيرها.

لا شك في أن هذه الميزة في التشريع الإسلامي هي ثابتة وأصل من أصول الدين، وإن اعترها اليوم بعض من الفتور وشابها تقصير المسلمين في أدائها. فتخلينا، نحن المسلمين، عن الإبداع، والاختراع والإتيان بكل جديد ينفع الإنسان والإنسانية عموماً، لغيرنا، كما تراجع العلم والبحث العلمي بين صفوفنا، ليأخذ مكانه في الغرب، عند من وضع نصب عينيه أهدافاً ثلاثة: العلم والتقنية والمال، وجعل هذه الأقاليم الثلاثة في صلب فلسفة التربية والتعليم في عصر العولمة.

وإذا كانت سرعة أفول الحضارة الغربية، يحددها الغربيون أنفسهم، فإن مقومات صعود الحضارة الإسلامية من جديد يحددها المسلمون بدورهم، خصوصاً وأن أبواب المعرفة قد باتت مفتوحة على مصراعيها أمام ناظرهم، ولا ينقصهم سوى إيمان راسخ

قوي يجمع في السعي إلى خيري الدنيا والآخرة. ولا يكون ذلك إلا إذا انطلقت فلسفة التربية والتعليم من هذا العنوان العريض، وكانت جزءاً من الدعوة إلى الله والصحة الإسلامية الحديثة، ووضعت هذه الفلسفة نصب أعينها القيم السامية التي حملها الإسلام وغيره من الأديان والشرائع السماوية، ولتقود بها، ومن أجلها، ومن خلالها الإبداع المادي الذي وصلت إليه الحضارة الغربية اليوم، بواقعية وإيجابية، ومستفيدة في الوقت ذاته من هذا الإبداع الكبير لتحقيق أهدافها الإنسانية الكبرى في سرعة قياسية، وشمولية جامعة.

وإذا كان تمكين الأنبياء لا يتم إلا بعد الابتلاء، فإن تمكين الأمم لا يكون إلا كذلك أيضاً، ولعل في الحاضر الأليم الذي تعيشه الأمم العربية والإسلامية وما فيه من ضعف وهوان، ويعيشه التعليم فيها وما فيه من تقليد للآخرين وضياع هوية، إنما هو ابتلاء يسبق التمكين بعد أن تكتمل ظروفه ومسبباته.

وقبل أن أحتم هذا البحث أشير إلى ما نقلته وكالة رويترز في 17 شباط 2010 في مقالة تحت عنوان «نظام التعليم خطر داخلي يدهم إسرائيل»، وتشير المقالة إلى ازدياد عدد الطلاب اليهود الذين يترددون على المدارس الدينية، «وأنه يمكنهم قراءة فصل أو نص في التوراة. لكن معظمهم لا يمكنه تحجته إسم دولة مصر المجاورة باللغة الإنكليزية». «وفي مدرسة نهارديا في مستعمرة نحاليم بالقرب من تل أبيب حيث يدرس الطلاب اليهود المتزمتون كل المواد الدراسية الأساسية في المنهج الدراسي الوطني، بجانب دراستهم التوراتية. ويقول المعلم حانوش فيرديجير: «هدفنا هو إعطاء الحارديم فرصة ليندمجوا في سوق العمل الإسرائيلي دون أن يضطروا للتخلي عن هويتهم الدينية»⁽¹¹⁾.

ولا شك في أن مكمّن الخطر الذي يشير إليه الكاتب في عنوان المقالة هو العقيدة الدينية المتطرفة التي تنتهجها إسرائيل والتي جعلتها في صلب العملية التربوية، بل والتأسيسية في تعليم الأولاد في المدارس، فهم يتربون وينشأون على التطرف والعنصرية.

تجدر الإشارة إلى أن صناعة التكنولوجيا المتقدمة تمثل نحو 43 بالمئة من صادرات إسرائيل على الرغم من أن 7 في المئة فقط من قوة العمل الإسرائيلية تعمل

في هذه الصناعة. أي إن تلازم المسارين الديني والتعليمي لم يشكّل حائلًا دون الحدّثة في تنمية المجتمع، بل حافزًا للالتزام بالعقيدة التي يؤمن بها المجتمع ويدعو إليها النظام، وإن كانت هذه العقيدة ملؤها التطرف والدعوة إلى العنصرية والإرهاب. أمّا إذا كانت العقيدة التي يؤمن بها المجتمع عقيدة سمتها الاعتدال والوسطية، ونبذ التطرف والإرهاب، والدعوة إلى العلم، بل والاستزادة منه، ودعوته دائمًا لما فيه خير الناس أجمعين، من كل الطوائف والمذاهب، ومن كل المناطق والأقاليم، لا فرق فيهم بين عربيٍّ وأعجميٍّ إلا بما يقدمه من خيرٍ ونفعٍ للناس كافة، فإن تأسيس الطلاب على هذه العقيدة بالتوازي مع التعليم العام، يقدم خدمة كبيرة تتعدى المجتمع وأهله، إلى الإنسانية وحضارتها وتقدمها وازدهارها والإبداع والتجديد فيها.

الفصل الثاني

فلسفة التربية والتعليم

اعتاد الناس عمومًا، على تلازم الكلمتين «التربية» و«التعليم»، في المبني، ونسوا، أو لم يدركوا أهمية هذا التلازم في المعنى، والمغزى، وما فيهما من ترابطٍ وتكاملٍ وثيقين.

فالتربية بمعناها الشامل، هي زرعٌ وتنمية عقيدةٍ أو فكرٍ أو فعلٍ، في الإنسان وما فيه من عقلٍ أو جسدٍ أو روح. فهي تؤثر، من ثم، على تكوينه وسلوكه وقيمه وعلاقاته بين الناس.

أما التعليم فهو عملية نقلٍ مباشرٍ لمعلوماتٍ أو علومٍ معينة، أو معارفٍ أو مهاراتٍ معلومةٍ، وهو ما يقوم به المعلمون في المدارس والجامعات عمومًا في تعليم وتدريب الطلاب في الصفوف وقاعات التدريس. أما التعلّم، فهو اكتساب العلوم والمعارف، خارج الإطار الصفّي، وخارج طرق التعليم التقليدية. وإذا كانت التربية تندرج في إطار العقيدة والفكر فإنّ عليها دائمًا أن تخدم الهدف الذي تسعى إليه هذه العقيدة وهذا الفكر، أما التعليم في ذاته فهو يجب أن يكون منضويًا تحت الأهداف المجتمعية التي تصوغها التربية، أمينًا على الحقائق العلمية بما فيها من معلوماتٍ ومعادلاتٍ ونظريات.

لذلك كانت أهمية الترابط بين التربية والتعليم، تكمن في وضع التعليم ضمن المنظومة التربوية التي تسعى إليها العقيدة والفكر في المجتمع، أي أن هدف التعليم يجب أن يندرج مع التربية في هذا الإطار، والأمثلة على ذلك كثيرة. فإذا كان نظام الملك في عهد السلاجقة، هو أول من أسس المدارس النظامية، فذلك لأنه رأى أن الاقتصار على مقاومة الشيعة الإمامية والإسماعيلية وباقي الفرق

الباطنية التي ظهرت في حينها، مقاومةً سياسية، لن يكتب لها النجاح إلا إذا اقترنت هذه المقاومة السياسية، بمقاومة فكرية، ذلك أنّ الشيعة في تلك الفترة نشطوا في الدعوة لمذهبهم بوسائل فكرية متعددة. فكان أن أنشأ نظام الملك المدارس النظامية، وجعل لها الأهداف التالية:

- 1- تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى.
 - 2- الأداء الأمثل للتكاليف الشرعية.
 - 3- إعداد الإنسان الصالح بنفسه والمصلح لغيره.
 - 4- توفير جو علمي للتفكير والتأليف والابتكار.
 - 5- إطلاع الطلبة على التراث الحضاري والفكري للأمة (نقل التراث).
 - 6- إعداد الكوادر الفنية المؤهلة لممارسة الأعمال المختلفة في الجهاز الحكومي أو في غيره.
 - 7- نشر الفكر السني في مواجهة تحديات الفكر الشيعي.
 - 8- إيجاد طائفة من الموظفين السنيين ليشاركوا في تسيير مؤسسات الدولة وإدارتها، وخاصة في مجال القضاء والإدارة⁽¹²⁾.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يتم اختيار الأماكن التي تُبنى فيها المدارس، واختيار الأساتذة والمدرسين والعلماء، كما يجري وضع المناهج الدراسية التي تتناسب مع الأهداف الموضوعية ويتم توفير الإمكانيات المادية اللازمة. وفي سبيل تكوين نظرة شاملة حول الموضوع نستعرض في ما يلي فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في بعض دول العالم مثال: ماليزيا والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأميركية، كما يراها أصحابها في هذه البلدان.

التربية في ماليزيا:

- عرّفت وزارة التعليم الماليزية فلسفة التربية الوطنية في ماليزيا على الشكل الآتي: «إن التربية في ماليزيا، عملية متواصلة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة متكاملة لإمكانيات الفرد، من أجل إعداد مواطن متوازن متوافق عقلياً وجسمياً وروحياً وعاطفياً، ملتزماً بالعقيدة الدينية، مطيعاً لله، وتهدف أيضاً إلى تكوين الشعب

الماليزي شعبًا متعلمًا ذا كفاءات عالية، ومهارات فائقة ومتحليًا بالأخلاق الفاضلة، ومتصفيًا بالمسؤولية، قادرًا على إسعاد النفس، باذلاً قصارى الجهد لتحقيق الوثام والعمران للأسرة والمجتمع والوطن» وذلك وفقًا للمبادئ العامة الآتية:

- الإيمان بالله.
- الولاء للملك والوطن.
- التمسك بالدستور وسيادة القانون.
- حسن الأخلاق والسلوك.

ويقول الدكتور إبراهيم شوقار، الباحث التربوي في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا: «التربية في الإسلام هي منهج يستهدف صياغة كيان الإنسان في كليته: عقلاً وجسداً وروحاً ونفساً. والإنسان ليس جديراً بهذه التسمية (أي إنسان) إلا بالتربية. وليست التربية في الإسلام إلا إتباع الأصول التي جاء بها الأنبياء والمرسلون من الأحكام والحكم والتعاليم. وهي المبادئ الحقيقية التي تأخذ بيد الإنسان إلى أعلى مراتب القيم الحميدة وحسن الأخلاق فالدين هو الموجه لحركة المجتمع ومصدر كل نظمه العاملة، التي منها التربية بوسائلها المختلفة»⁽¹³⁾.

التربية في الصين:

● أما في الصين التي تضم أكبر نظام تعليمي في العالم، إذ يبلغ عدد طلابها في مختلف مراحل التعليم الـ200 مليون طالب، فإن فلسفة التعليم هي جزء من الفلسفة الكونفوشيوسية التي تنادي بالولاء الكامل والمتناهي للحاكم، وكذلك المرؤوس للرئيس، والابن للأب، والصغير للكبير، والتي تعتبر أنّ طريق الحضارة والازدهار هي التربية والتعليم، كما تعتبر أن مجرد التفكير دون تعلم خطر، وأنّ التعلم دون تفكير عدم. فالتفكير الصحيح أساسه التعليم الصحيح. ويضع كونفوشيوس الأسس الصحيحة للتعلم الصحيح، وأهمها:

1- السلوك الأخلاقي ويفيد إعطاء الأولوية للأخلاق العملية في عملية التعلم والتربية. تبدأ هذه العملية بحب الوالدين والأخوة الإنسانية

- والصدق .
- 2- ضرورة التدرب على الفنون وهي بالنسبة إليه: الشعر، الموسيقى، الرماية، الكتاب والحساب.
 - 3- ضرورة تجاوز الصعاب.
 - 4- ضرورة تجاوز الأخطاء.
 - 5- ضرورة التعاون بين المعلم والتلميذ.
 - 6- التعلم لا يعني الحفظ وإنما الفهم أو التحقق.
 - 7- التعلم هو التطبيق العملي.
 - 8- الوسيلة الأساسية لتحقيق التعلم هو بناء مدرسة ونشر الكتاب (الفلسفة في الصين القديمة)⁽¹⁴⁾.

التربية في اليابان:

وفي اليابان، وعلى الرغم من أن معظم الشعب الياباني يدين بالبوذية، والشنتوية القريبة من البوذية، (84٪)، فإن النظام التعليمي تأثر كثيراً بمبدأ عدم الاهتمام بالدين، بل وجعل تدريس الدين ممنوعاً في المدارس اليابانية. وعلى الرغم من عدم انتشار اللغة اليابانية خارج اليابان إلا أنّ اللغة اليابانية هي اللغة الرسمية، ويرى الباحثون أن إحدى مميزات التعليم الياباني عدم الاعتماد على اللغات الأجنبية. ويبدأ تعليم اللغة الإنجليزية في المرحلة المتوسطة. ومن أهم المواد التي نص عليها القانون الأساسي للتعليم ما يأتي:

- **هدف التعليم:** يهدف التعليم إلى التنمية المتكاملة للشخصية، ويسعى إلى تربية التلاميذ عقلياً وجسدياً، ويجعلهم يحبون الحق والعدل، ويقدرّون القيم ويحترمون العمل، ويزرع لديهم إحساساً عميقاً بالمسؤولية، ويتشربون روح الاستقلال وبنون مجتمع السلامة.
- **أساس التعليم:** يتحقق هدف التعليم في كل المناسبات والأماكن، وحتى يتحقق الهدف نحاول الإسهام في خلق وتطوير الثقافة بالتقدير المتبادل

- والتعاون واحترام الحرية الأكاديمية.
- **تكافؤ الفرص في التعليم:** يُمنح جميع الناس فرصًا متساوية لتلقي التعليم، وفقًا لقدراتهم، ولن يتعرض أي فرد لأي تمييز تعليمي على أساس العنصر أو الجنس، أو الحالة الاجتماعية، أو الأصل العائلي، أو العقيدة الدينية. كما أن الدولة والهيئات المحلية والعامّة ستضع الأسس التي تُمنح في ضوءها المساعدات المالية لهؤلاء الذين يجدون صعوبة في الانتظام في التعليم لأسباب اقتصادية، رغم أن قدرتهم الذهنية تمكنهم من الاستمرار فيه.
 - **التعليم الإلزامي:** يلزم أفراد الشعب بإرسال أبنائهم، البنين والبنات للتعليم لمدة تسع سنوات، ولا تتقاضى المؤسسات التعليمية أية رسوم لهذا التعليم في مدارس الدولة والهيئات المحلية العامة⁽¹⁵⁾. وتشرف على التعليم ثلاث إدارات تعليمية، الأولى على المستوى الوطني، وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء، وهي التي تشرف على القطاعات التعليمية والمناهج التعليمية، وعلى تدريب المعلمين وتجهيز المدارس وإجراء الامتحانات.
- والثانية على المستوى الإقليمي، وهي منوطة بإدارة المؤسسات التعليمية في الولاية أو الإقليم (ما عدا الجامعات والكليات المتوسطة)، وهي مسؤولة أيضًا عن القيام بالأنشطة الثقافية ونشرها وتعزيزها وعن إعطاء التراخيص وسحبها، ومعالجة شؤون الموظفين وإصدار شهادات المعلمين...
- والثالثة، على المستوى المحلي، وهي تتبع لبلدية المدينة أو الحلة، ويكون من بين أعضائها مراقب كمسؤول تنفيذي، وتكون مهمة هذا المجلس إدارة المؤسسات التعليمية والقيام بالأنشطة التربوية والرياضية وتقديم التوجيه والمساعدة للهيئات غير الحكومية للقيام بأنشطتها، والتعاون مع المنظمات مثل اليونيسكو.
- لذا يمكننا القول بأن الإدارة التعليمية في اليابان تتميز بمركزية في التخطيط، ولا مركزية في التنفيذ الذي يبقى محصورًا بالسلطات الإقليمية والمحلية⁽¹⁶⁾.

التربية في روسيا⁽¹⁷⁾:

أما في روسيا فقد مرّت فلسفة التربية والتعليم في حقب ثلاث، تتوقف عندها

نظرًا للتغيير الكبير في طبيعة المجتمع ونظامه وتركيبته. فمن روسيا القيصرية، إلى النظام الاشتراكي الذي بدأ مع ثورة أكتوبر في عام 1917، وما رافق ذلك من قضاء كامل على القطاع الخاص ومبادراته، ومن حكم للطبقة العاملة، إلى انهيار لهذا النظام في العام 1991، والانتقال إلى مرحلة ليبرالية جديدة لا تزال تجريبية في معظم تفاصيلها ولم تظهر أبعادها كاملة بعد.

● المرحلة القيصريّة:

المرحلة القيصريّة هي المرحلة التي أسس لها بطرس الأول في القرن الثامن عشر والذي في عهده بدأت أوائل المؤسسات التعليمية في روسيا. ويعتبر بوشكوف من أوائل المنظرين الروس الذين أعجبوا بإصلاحات بطرس الأول ودعا إلى التمسك بتقاليد الروس الأرثوذكسية كما دعا للقضاء على الجهل والأمية بين الفلاحين والنساء. أما فيودور بروكوفيتش فنأدى بالتعليم الدنيوي الخالص على الطريقة الأوروبية، مستندًا بذلك إلى مبدأ «المرء على قدر تعليمه». وفي هذه الفترة ظهر العالم الروسي لومونوسوف الذي يعتبر مؤسس العلم في روسيا والذي دعا إلى ديمقراطية التعليم وإدخال العلوم الطبيعية بشكل إلزامي إلى المدارس. وأعقب ذلك نوفيكيوف الذي قسّم منهاج التربية إلى قسمين بدني وذهني، وجعل من وحدتهما أسلوبًا لصنع الإنسان المواطن. أما راديتشف، فربط تقدم المجتمع بتقدم التربية المبنية على مبادئ العدل وسعادة المجتمع.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، ظهر التناقض بين تطور الفكر التربوي والتعليمي من ناحية، وإبعاد الفلاحين عن المساهمة في العملية التربوية - التعليمية. وكان الفلاحون يشكلون الأغلبية المطلقة للسكان آنذاك، فانطلقت الحركات الثورية ضد السلطة، وساندتها في ذلك حركة المثقفين (الإنتلجنسيا) وظهر من بينها علماء أمثال أودوفسكس، وبيلينسكي، وهيرتسن الذين حاولوا أن يبلوروا فكرة الدور الحاسم للتعليم والعلم في حياة المجتمع والفرد. واعتقدوا بأن العلم يسالم الإنسان مع الإنسان، والإنسان مع الطبيعة، والطبيعة مع الطبيعة، واعتبروا الرقي الأخلاقي للإنسان هو الغاية النهائية

للتربية والتعليم. ودعوا إلى تعميق الروح الإنسانية في التربية. فالتربية لا ينبغي لها أن تبحث في الطفل عن شاعرٍ أو موظف، بل عن إنسانٍ أولاً وقبل كل شيء. ومقابل هؤلاء، ظهر علماء آخرون أمثال كرييفسكي وخوميكوف من مناصري القومية الروسية والسلافية، والداعين إلى الحفاظ على التقاليد الروسية، ونادوا بوضع الدين (الأرثوذكسي) والأخلاق في أساس وصلب العملية التربوية في روسيا. وبذلك، تحولت مشكلة التربية والتعليم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى قضية سياسية وطنية كبرى، وعُرفت هذه الفترة بالعصر الذهبي للمرحلة القيصرية، إذ تشكلت فيه وتكاملت بدايات الانتقال من المدرسة التقليدية إلى المدرسة العصرية. وفي بدايات القرن العشرين وقبيل الثورة الاشتراكية، نما تيار مناصري القومية، وانتشرت المدارس بين الفلاحين، وتم إدخال دراسة الدين إلى المدرسة، ولكن لا على أساس التلقين الجاف للنصوص، بل على أساس الحوار المفتوح. فمثلاً سعى راجينسكي إلى بناء مدرسة روسية وطنية من طراز خاص، تستمد مقوماتها الروحية من يقينه بأن الشعب الروسي المتدين، بحاجة أولاً وقبل كل شيء إلى تربية أخلاقية، باعتبارها وسيلة بلوغه ذروة التقدم والتطور. أما تولستوي فأدخل تعديلات كثيرة على فكرة التربية الحرّة، بما يتطابق مع نظريته الفلسفية والاجتماعية. واعتبر معيار التربية واحداً هو «الحرية»، وجعل من الدين والإيمان الأساس العقلي والشرعي الوحيد للتربية.

● المرحلة السوفياتية:

أما المرحلة السوفياتية فقد شهدت تحولاً كبيراً في فلسفة التربية والتعليم بالانتقال من الطريقة التقليدية إلى «مدرسة العمل»، حيث تم فصل الدين عن المدرسة، وفصل الكنيسة عن الدولة، وجرى توحيد النظام التعليمي ونشره في كل روسيا، مع رفض التنوع في مضمون وتنظيم العملية التعليمية. فكانت الرؤية السوفياتية العامة عن التربية والتعليم ترتكز على خمسة مبادئ هي:

- المبدأ التاريخي.
- الترابط بين المدرسة والحياة.

- ربط التعليم بالإنتاج.
- وحدة التربية والتعليم.
- التطوير الشامل للإنسان.

وهكذا، استطاعت روسيا القضاء على الجهل والأمية، وأصبح الشعب الروسي أكثر الشعوب ثقافة ومعرفة، وأفلحت في تعميق الأسس العلمية والمنهجية لإنتاج العلم والعلماء في مختلف الميادين. كما فتحت أبوابها للطلاب الأجانب من مختلف الدول النامية في العالم، وخصوصاً في التعليم العالي، كمساعدات تنمية لهذه الدول. ولكنها أخفقت في مواكبة التطور العلمي المتسارع في الثمانينات وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات، بسبب عدم قدرة العقيدة الإيديولوجية (الاشتراكية) على التفاعل مع هذا الانفجار المعرفي في الغرب الرأسمالي، ومع العولمة التي بدأت ملامحها تنكسر، وتأخذ بعداً عالمياً غير مسبوق، بقيت روسيا خارجةً بإرادتها.

● ما بعد المرحلة السوفياتية:

وإزاء هذه المتغيرات العالمية، انهار النظام الإشتراكي في العام 1991، لتبدأ في روسيا مرحلة جديدة تميزت بليبرالية تجريبية، ولم تتكون فيها سياسة التربية والتعليم العام بعد. ويظهر ذلك جلياً من المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية، التي بدأت تعاني من التغييرات الإدارية والمنهجية العاصفة، والتي فقدت الكثير من مقوماتها الأساسية، وانتشرت فيها ظواهر الفساد والرشوة، والمحسوبية، وغابت عنها الرؤية المتكاملة، والاستراتيجية التي يجب أن تتكامل مع أهداف التغيير الحاصل في المجتمع. وبالمقابل ظهرت مؤسسات تعليمية خاصة، تهدف إلى تنمية المعارف والقدرات الشخصية، وتربية الملكات المختلفة عند الطالب، كما تأخذ بعين الاعتبار التنوع الاجتماعي المستحدث في المجتمع، ومحاولة أن تقلد مبادئ التعليم ومناهجه في الغرب. وهي بالتأكيد مقتصرة على نسبة ضئيلة في المجتمع تمثل في القادرين فقط على دفع الأقساط الكبيرة بالنسبة إلى متوسط دخل الفرد.

هذا التناقض الواضح في مستوى التعليم بين الرسمي والخاص سيزرك بصماته على مستقبل روسيا وارتقائها أو هبوطها في مختلف المجالات العلمية والتنموية، ومن ثم

سيحدّد مكانة روسيا بين باقي الدول ومشاركتها في بناء الحضارة الإنسانية.

التربية في الولايات المتحدة:

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اكتشف المسؤولون مع بداية الثمانينات أن نظام التعليم في اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد السوفياتي (الذي أطلق قمرًا اصطناعيًا في العام 1957) يتفوق على نظام التعليم في أمريكا. فدعت إلى مؤتمر كبير تحت عنوان «أمة في خطر - Nation at risk» ولاحظ المؤتمر أن خريجي الجامعات في هذه البلدان يتفوقون على خريجي الجامعات في أمريكا، ومن ثم فإن الخطر بعد عشر سنوات أو عشرين سنة سيكون داهمًا وكبيرًا.

وتضمن التقرير الصادر عن المؤتمر فقرة، تظهر أهمية التعليم في بناء المجتمع ونمائه وتقدمه، تقول: «إنه لأول مرة في مسيرة التعليم في أمريكا، سيتخرج جيل لا يتفوق على آباءه، وحتى لا يساويهم أو يدانيهم في المهارات والمعارف والقدرات» ويقول أيضًا «لو كان التعليم بحالته في بداية الثمانينات بأمريكا، مفروضًا عليها من قوى خارجية، كان الأمريكيون سينظرون إليه كعملٍ حربيٍّ ضدهم، ولكن ما حدث أنهم سمحوا بأن يفعلوا ذلك بأنفسهم».

ويسلّط التقرير الضوء على أن أهم أسباب النهوض هي اللغة الإنكليزية، ثم الرياضيات والفيزياء وأخيرًا الحاسب الآلي. وبدأت فورًا مع صدور التقرير عام 1983 عملية الإصلاح.

وفي عام 1991، في عهد الرئيس جورج بوش الأب يصدر مشروع مكمل، بعنوان (أمريكا عام 2000 استراتيجية للتعليم)، ويهدف إلى أن «يحتل الطالب الأمريكي المرتبة الأولى عالميًا بين دول العالم في مادتي العلوم والرياضيات» ويضع الخطط التربوية اللازمة لتقويم مناهج التعليم في العلوم والرياضيات.

وفي العام 2000 صدرت استراتيجية التعليم من عام 2001-2005 وأكدت دور التعليم في تكوين الدولة القوية ضمن محاور رئيسة هي: التعليم الأساسي لكل فرد No child left behind، تحقيق تكافؤ الفرص في المرحلة الثانوية وما بعدها، وتطوير وزارة التعليم بما يحقق هذه الأهداف.

وفي العام 2007 صدر تقرير «الارتفاع فوق العاصفة» الذي يعكس مدى خوف العلماء الأميركيين من تراجع الهجرة العلمية إلى أمريكا بعد حوادث الحادي عشر من أيلول عام 2001، ومدى انعكاس ذلك على تراجع القدرات العلمية الأميركية، ويصف العالم ستيفن شو، الذي شارك في وضع هذا التقرير، أمريكا بأنها «كضفدعة سقطت في ماء يغلي ببطء، فهي لا تقفز من الماء، لأنها لا تدرك أنها في طريقها إلى الموت».

أخلص مع هذا السرد السريع إلى القول إن التربية والتعليم هما في واقع الحال عملية بناء شخصية الإنسان، و«هما الروح الذي تحيا به الشعوب والأمم»⁽¹⁸⁾. والتربية عملية تنفيذية إجرائية، لا بد لها أن تقوم على «فلسفة» أو «إيديولوجيا» أو «مذهب» أو «عقيدة» ترسم لها الأهداف، وتحدد لها المسار، وتوحي لها بالوسائل والأساليب، مما يجعل من المحتم على من يتناول مسألة تربية، أن يحدد لنا أولاً «هويته الفكرية» أو «مرجعياته الفلسفية» حتى يمكن أن نقرأ ما يكتب، ونقومه في ضوءها⁽¹⁹⁾.

ويؤكد الشيخ محمد رشيد رضا «شمولية التربية» و«جزئية التعليم»، ويعطي الأولوية للتربية على التعليم لأن الذي يتعلم ولا يتربى، ربما يضر بعلمه أكثر مما ينفع وينتفع. كما يرى أن التعليم غالباً ما يكون تابعاً للتوجه العام الذي تكون عليه الإدارة العامة للمجتمع، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. فالتعليم الذي يوجد في مجتمع يقوم على صحيح الدين والعدل الاجتماعي، وتمكين الإنسان من ممارسة حقه في التفكير وحرية الاختيار، لا بد أن يكون تعليماً منتجاً مبدعاً، ويعتبر أننا «إذا كنا محتاجين إلى مثقال من التعليم، فنحن أحوج منه إلى قنطار من التربية»⁽²⁰⁾.

ويرى الشيخ محمد رشيد رضا أن التربية «على ثلاثة ضروب: تربية الجسم، وتربية النفس، وتربية العقل»⁽²¹⁾، ويعرّف التربية في معناها الكلي الشامل بأنها: «مساعدة القوى التي من شأنها أن تربو وتنمو على بلوغ الكمال في نموها، المستعدة هي له في أصل الفطرة والحلقة، بإزالة الأسباب التي تعيق النمو، أو تنحرف بالقوى عن جادة الاعتدال المطلوب، وبإمداد هذه القوى بما تغذى به من مواد القوى المادية

والمعلومات في القوى المدركة العاقلة الخارجة عنها (22).

وينتقد الشيخ محمد رشيد رضا بشدة التعليم التلقيني الذي يهدف إلى الحصول على وظيفة حكومية بأنه يرسخ السلبية والتقليد والانصياع والنمطية. ويدعو، بدلاً من ذلك، إلى تدريب الطلاب على الحوار، وحل المشكلات والإبداع، وإلى تمرينهم على اكتساب المهارات العقلية مثل المناقشة والتحليل والاستنباط (23).

لا شك في أن ما يدعو إليه الشيخ محمد رشيد رضا في منهجية التعليم هذه، هو الذي يكمن في أساس التعليم التفاعلي، الذي يدعو إليه العلماء والباحثون في أيامنا هذه. فقد كان سبباً في ذلك منذ مطلع القرن العشرين. وهذا التعليم يهدف إلى تنمية المهارات المختلفة عند الطالب، وحثه دائماً على التفكير والفهم، أكثر من حثه على الحفظ والترداد. كما يهدف إلى تنمية ملكة العقل، أكثر من تنمية الذاكرة عنده، والقدرة على التحليل والاستنتاج حتى يتمكن من مجازاة العصر، الذي أصبح عصر المعرفة بامتياز.

وأختم هذه المقارنة السريعة مع فلسفة التعليم، بما جاء في «خطة تطوير التعليم في الوطن العربي» التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع جامعة الدول العربية في تونس عام 2009 (24)، حيث تقول: تتحدد فلسفة النظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين بستة مركبات أساسية، تشكل بحد ذاتها الإطار لتحديد الغايات والأهداف المتبناة:

- 1- ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان (القراءة، الكتابة، الحساب وامتلاك القدرات الأساسية للتعامل مع الحياة بطريقة تليق بالكرامة الإنسانية).
- 2- تمكين المتعلم من أدوات المعرفة (تقييم المعرفة وحيازتها، تحليلها، تفسيرها، وإنتاجها واستثمارها)، وتزويده بالمهارات والخبرات لزيادة إنتاجية الإنسان، وتعزيز دوره المساهم في إحداث التغيير والتطور.
- 3- فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة في مستوى المدرسة والجامعة لربط التعليم بالإنتاج وبالحياة الاجتماعية وإلمام المتعلمين بألوان النشاط العلمي المختلفة التي تجري خارج المدارس والجامعات.
- 4- تنمية قدرات الفرد المتعلم ومقابلة حاجاته المختلفة وخاصة البدنية منها

والترفيهية لتوسيع خيارات الإنسان من أجل تحقيق الذات وجعل المؤسسة التعليمية مفتوحة على محيطها.

5- بناء القدرات لتقوية الإجتماع البشري من خلال المواطنة التي تشكل الأساس للعقد الاجتماعي، والتضامن للنهوض بالمجتمع وضمّان الحقوق والسلم الاجتماعي والارتفاع بمستوى المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى ترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإنسانية والدينية المستندة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وكذلك احترام الثقافات والأديان الأخرى وفق الاقتناع بحق الاختلاف، وذلك لتقوية حس الانتماء الوطني والشعور القومي العربي وصولاً إلى ضمان الأمن الإنساني ورفد الهوية الوطنية بالهوية الكونية في عالم يحكمه الاعتماد المتبادل ومن متطلبات ذلك أن تقوم عملية تطوير المناهج على مبدأ الجمع بين الرؤية الوطنية والعربية والعالمية.

6- تعزيز دور النظام التربوي في تعميق الثقافة والوطنية والقومية وتعميق الوعي بالقضايا القومية الكبرى.

بعد هذا العرض للمبادئ والأسس التي قامت وتقوم عليها التربية والتعليم في عددٍ من دول العالم، أخلص إلى القول، بأن أهداف التربية في كل بيئة اجتماعية تابعةٌ لمثلها العليا. والمثل العليا في المجتمعات تتغير بتغير الزمان والمكان. لا شك أن المثل العليا في الإسلام كانت دائماً ثابتة وتجمع بين الدين والدنيا في آن. وهذا سرّ قوة الحضارة الإسلامية وسرعة انتشارها، كما أجمع المفكرون (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا...) [القصص: 77].

وقد اختلفت النظرة إلى التربية، فمن داع إلى ربطها بالعقيدة الدينية، إلى آخر رافضٍ لهذا الربط، وداعٍ عوضاً عن ذلك إلى الالتزام بالقيم الأخلاقية الحميدة عوضاً عن ذلك (كاليابان مثلاً).

في رأينا أن ارتباط التربية بالعقيدة الدينية هو أصلٌ، والتزامها بالقيم الحميدة هو فرعٌ من هذا الأصل. ذلك أن الله الذي خلق الإنسان وسخّر له الكون، هو أعلم بما خلق ومن خلق، وهو أعلم بما يصلح لهذا الإنسان من حلالٍ وما يضره من حرام. أضف إلى ذلك أن الأخلاق والقيم الحميدة في جميع الشرائع السماوية هي واحدة

لأنها من مصدر واحد سوى أن الشرائع السماوية الأخرى غير الإسلامية، نزلت لزمانٍ ومكانٍ محدّدين، ولذلك لم يتكفل الله تعالى بحفظها من التحريف فلم تسلم من ذلك، أما الإسلام ولكونه الدين الخاتم وللناس كافة فقد تكفل الله بحفظه من كل تغيير أو تبديل، أو زيادة أو نقصان. أضف إلى ذلك كونه يجمع بين الدين والدنيا، فإن المثل العليا فيه، وفي شقها الدنيوي، وإن كانت متغيرة بتغير الزمان والمكان، فإنها تبقى منضبطة في الإطار الديني الثابت. مثلاً ذلك، دعاء النبي صلى الله عليه وسلم «اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علمًا» فإن العلم مهما تقدم فإن عليه أن يبقى في إطار النفع الإنساني، لا أن يكون علمًا مجرد العلم، ولا أن يكون علمًا ضارًا بالإنسان والإنسانية عمومًا.

وقد عبر كوزو إيناموري، مؤسس جائزة كيوتو اليابانية، ورئيس شركة كيبوسيرا، الإمبراطورية التكنولوجية التجارية العالمية، عن أهمية إرتباط التعليم بالعقيدة الدينية، بقوله: «الفلسفة التي أؤمن بها، هي أنه لن نطمئن إلى مستقبل البشرية إلا من خلال خلق التوازن اللازم بين تطور العلوم المادية، والعلوم الروحية» أي أنه يجب أن نخلق هذا التوازن في الإنسان، بين ذكائه الذهني وقيمه الروحية. فالحضارة التي تهتم بالذكاء الذهني، وتبخس الروح وما تبثه في الإنسان من قوة وإرادة، هي حضارة آفلة، لا أفق لها ولا مستقبل⁽²⁵⁾.

تجدر الإشارة إلى أن محاور التربية التي يجب العمل على تنميتها وصقلها عديدة، وهي تتناول، مهارات الإنسان، وقواه المختلفة، وملكاته كافة، وقد عدّد منها الأستاذ عبد الرحمن الباني عشرًا في كتابه «مدخل إلى التربية» نوردها بتصريف⁽²⁶⁾:

- 1- التربية البدنية- الصحية، وهي تشمل تنمية الجسم والحفاظ على الصحة وممارسة الرياضة وقديمًا قالوا: «العقل السليم في الجسم السليم».
- 2- التربية الأدبية، وما تشمل من تقويم للسان، وإصلاح للبيان، وإتقان للغة حتى يكون التعبير من المراد، سليمًا وواضحًا لا لبس فيه.
- 3- التربية العقلية، وهي تنمية العقل ومداركه، وتسديد الفكر وأحكامه، وصقل مهارات التحليل والاستنتاج والاستنباط وما إلى ذلك.
- 4- التربية العلمية والمعرفية، وتشمل تعريف المتعلم بالمعلومات النافعة والعلوم

- المختلفة، للتعرف على الحقائق الكونية، والتي تشكل الطريق إلى الحكمة، ومعرفة الله تعالى، وآلائه الكونية.
- 5- التربية المهنية، وتشمل التعرف على وسائل كسب العيش والترويض عليها، وربطها بمهارات المتعلم وهواياته وقدراته المختلفة.
- 6- التربية الفنية، وفيها إيقاظ شعوره بجمال الكون، وتدريبه على التعبير عن ذلك بالكلمة أو بالريشة أو بالحركة أو غير ذلك.
- 7- التربية الاجتماعية، وما فيها من الحقوق والواجبات نحو المجتمع، وما فيه من نظم وظواهر، وعلاقات ومعاملات وأدب، واختلاف في الرأي وفي الأدوار الاجتماعية لكل فرد، وما يستوجب ذلك من تكامل في بناء المجتمع.
- 8- التربية الإنسانية، وما فيها من تواصل مع شعوب العالم المختلفة وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات نحو بناء الحضارة الإنسانية، وما فيها من علاقات ومبادلات وثقافة وحوار وتعددية في المفاهيم والعادات والتقاليد وغيرها.
- 9- التربية الأخلاقية، وهي زرع الأخلاق الحميدة والقيم السديدة في نفس المتعلم حتى يتربى وينشأ عليها.
- 10- التربية الروحية، وهي زرع العقيدة الإيمانية في نفس المتعلم، فيؤمن بالله الواحد الأحد، إيماناً لا ينازعه شك ولا يشوبه دخن، حتى إذا ما صدق عمله إيمانه، وكان منهجاً في الحياة الإخلاص لله تعالى وحده، جاءت أعماله كلها على طريق الخير والرشاد والسداد، وسما بروحه إلى الأفق الأعلى.
- ونضيف على أورده الأستاذ عبد الرحمن الباني:
- 1- التربية البيئية، التي يمكن إدراجها مع التربية الإنسانية، أو إفرادها في محور مستقل، للدلالة على أهميتها الكبيرة في حياة الإنسان على وجه الأرض. خصوصاً وأن الله تعالى، قد جعل لكل كائن حيّ دورة بيولوجية أرضية، يتم خلالها اتحاد الذرات لتكوين العناصر العضوية للكائنات الحيّة. ولكل كائن حي في هذه الدورات مهام محددة، فهو يأخذ من الغذاء ما يتناسب مع دوره وحاجاته، ويخرج منه ما يتناسب مع حاجيات كائن حيّ آخر وكل ذلك يشكّل حلقات متكاملة مترابطة فيما بينها. وإذا ما أصاب الخلل حلقة أو دورة ما، بفعل الإنسان، فلا بد

له أن ينعكس في الحلقات الأخرى فيتفاعل، ويترك آثاره السلبية على البيئة، وعلى حياة الإنسان ومصالحه ومنافعه.

2- التربية الرقمية، وهي تشمل التعاطي مع وسائل الاتصالات الحديثة، والشبكة العنكبوتية، ومواقع التواصل الاجتماعي على هذه الشبكة، وما فيها من خصوصيات، وما يستوجب ذلك من سلوكيات وأصول ومبادئ، وحقوق وواجبات، للدخول إليها والتعاطي معها.

كما أن فلسفة التعليم في عصر المعرفة لا بد لها أن تغطي جوانب في السياسة والاقتصاد والتنمية والمجتمع والفكر وباقي ميادين الحياة. فالاقتصاد، اقتصاد المعرفة، والتنمية تنمية مستدامة تركز على معرفة حاجات المجتمع، والسياسة، إما سياسة منغلقة على الذات، أو سياسة منفتحة على الجميع التي بدورها تركز على المعرفة بالآخر والانفتاح عليه. والمجتمع والدولة إما متطرف أو عادل، والعدل يستوجب المعرفة بواطن الأمور بل والإلمام بمختلف جوانبها. والفكر إما آحادي متشدد متزمت لا يكثر بالآخر، أو فكر معرفي يتعاطى مع الآخر، ويسعى نحو المعرفة ونحو الحقيقة فيلتزمها حيثما كانت. وهكذا دواليك...

وكل ذلك وغيره يستوجب عقلاً منفتحاً على أبواب المعرفة، التي أصبحت بدورها مفتوحة على مصراعيها. وهذا بدوره يعني أن على النظام التعليمي في عصر المعرفة أن يؤدّي إلى إعداد قيادات معرفية، قادرة على التعامل مع تحديات العولمة القائمة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة في أوطانها، وقادرة على أن تجمع بين ثقافة الشرق وأصالتها، وحادثة الغرب وتقنياتها.

وفلسفة التعليم يجب أن تساعد المتعلم في اكتشاف الذات، والإمكانات الذاتية، والطاقات الكامنة (وهذه الإمكانيات والطاقات تختلف من شخص لآخر) في نفس المتعلم، فتجلبوها وتنمّيها وتفجرها في طريق الرسالة العليا التي رسمتها التربية أصلاً على ضوء العقيدة. ومن ثم فإن فلسفة التعليم يجب أن ترسم للإنسان المتعلم رسالته في الحياة، وأن ترشده إلى طريق بناء المستقبل، والأهداف التي، عليه أن يبذل جهوده وطاقاته في سبيل تحقيقها.

وإذا كانت الصحوة الإسلامية المعاصرة المتميزة بالوسطية والإعتدال قد ولدت من رحم الانفجار المعرفي فإن انعكاساتها على فلسفة التربية والتعليم لم تأخذ بعد حيزاً من الواقع والتطبيق. ولا تزال النظرة المادية البحتة والعلمية المجردة تطغى على الأهداف والغايات في التربية والتعليم في معظم مدارسنا العربية والإسلامية، الحكومية منها والخاصة وبما فيها الإرساليات الأجنبية.

وقد اختلف فلاسفة العالم حول التغيير في التربية، والتغيير في المجتمع وأيهما يسبق الآخر، ويقدم له، وأيهما يتقدم على الآخر ويكون سبباً له. فمنهم من رأى أنه إذا كان التغيير المجتمعي يجيء عن طريق الإصلاح التربوي فإنه وضع العربة أمام الحصان، ومنهم من أنكر إمكانية «تغيير الإنسان إذا استمرت البنى المجتمعية، والمعتقدات الأساسية والسياسة الحاكمة على حالها من التهرؤ والفساد؟ هل يمكن لدعاة الإصلاح التربوي أن ينزلوا عن عيون النظام القائم وتأثيرات الأحداث الجارية وكأنهم في جزيرة منعزلة؟»⁽²⁷⁾.

لا شك في أن الواقع اليوم يفرض نفسه، فالتغيير في بعض الأنظمة العربية اليوم قد بدأ، وإن لم يستقر بعد، ولا تزال الأخطار المحدقة تحيط به من كل جانب. وهذا دليل آخر، على أهمية أن يواكب ذلك، تغيير في وضع الأسس الصحيحة لفلسفة تربوية وتعليمية معاصرة، تواكب الحداثة، وتحافظ على أصالة القيم، وتلتزم بمبادئ العقيدة وأصولها. ولا شك أن هذا التغيير إن حصل بالسرعة المطلوبة، فإنه يسهل عملية الانتقال إلى النظام الجديد، ويساهم في استقراره إلى حد بعيد.

الفصل الثالث

المرتكزات الثلاثة

كنا قد أشرنا في الباب الأول إلى أنّ من أهمّ عوامل النهضة الإسلاميّة، وسرّ قوّة حضارتها، وسرعة انتشارها، كان ما أمر به الإسلام وحضّ عليه في طلب العلم بشقّيّه، علم الدنيا وعلم الآخرة، مع اقتزان ذلك بالعمل وجعله جزءًا من عبادة الإنسان لربّه.

وعلم الآخرة هو الدين والإيمان، وكلّ ما له صلة مباشرة بهما. وهذا العلم أسهل إقناعًا وأكبر تأثيرًا في نفس الإنسان، وأسرع تحريكًا لها نحو السموّ والرفعة، وهو الدافع إلى عمارة الأرض، كما أمر الله تعالى. ومن ثمّ، فهو الدافع إلى علم الدنيا بمختلف أنواعه وأدقّ تفاصيله. فهذا العلم، بشقّيّه، هو الذي مكّن الحضارة الإسلاميّة من أن تمتلك قوّة دفع هائلة، ومتانةً وتماسكًا شديدين، فحققت بذلك إنجازات كثيرة بسرعة فائقة وفي مجالاتٍ شتى.

وبناءً على ذلك، يمكننا القول إنّ مرتكزات الحضارة الإسلاميّة، كانت ثلاثة: الإيمان والعلم والعمل.

1- فالإيمان هو الأساس والمنطلق، لأنّه يأتي أولاً، وهو الذي يقود إلى علوم الدنيا فيقوّيها، ويدعو إلى الاستزادة منها والنفعة بها، أي وضعها موضع التنفيذ والتطبيق. والإيمان هو الضابط والإطار الذي يضبط ويطوّر العلم والعمل، حتى لا يخرج عن الإطار الشرعيّ، وما يرافق ذلك من دعوة إلى الإخلاص والإتقان في العمل، وصدق في المعاملة والأمانة والوفاء بالعقود والعهود.

2- كما إنّ علوم الدين تنهى عن العلم بلا عمل: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبِيرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) [الصف: 2-3].

وقد ورد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث كثيرة تدعو إلى الربط بين العلم والعمل نقتطف منها:

- «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا لَا يَنْفَعُهُ اللَّهُ يَعْلَمُهُ» (28).
- «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، تَكُونُ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ أَكْبَرَ» (29).
- «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَانْتَفَعُوا بِهِ، وَلَا تَعَلَّمُوهُ لِتَتَّجَمَّلُوا بِهِ» (30).
- «تَعَلَّمُوا، تَعَلَّمُوا، فَإِذَا عَلِمْتُمْ فَاعْمَلُوا» (31).

وقد تعوَّذ النبي عليه الصلاة والسلام من علم لا ينفع في قوله: «اللهم إني أعوذ بك من علمٍ لا ينفع، ودعاءٍ لا يُسمع، وقلبٍ لا يخشع، ونفسٍ لا تشبع. اللهم إني أعوذ بك من هؤلاء الأربع» (32).

3- ومعلوم، بداهة أن العلم بلا عمل يقود إلى ما لا تحمد عقباه. ولذلك كان طلب العلم مُقَدِّمًا على العمل. والخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يقول: «من عمل على غير علم، كان ما يفسد أكثر مما يصلح» (33). ويقول الحسن البصري: «العامل على غير علم، كالسائر على غير طريق، والعامل على غير علم يفسد أكثر مما يصلح، فاطلبوا العلم طلبًا لا يضر بالعبادة، واطلبوا العبادة طلبًا لا يضر بالعلم. فإن قومًا طلبوا العبادة، وتركوا العلم، فخرجوا بأسيافهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ولو طلبوا العلم، لم يدلهم على ما فعلوا» (يعني بهم الخوارج).

ويقول الإمام الغزالي: «العلم بلا عمل جنون، والعمل بغير علم لا يكون» (34). ويرى بعض العلماء أن العلم يسبق الإيمان والعمل مستدلين بذلك على أن الله تعالى أنزل أول كلمة في القرآن الكريم «اقرأ» وهي تفيد طلب العلم، ولعل الأصح من ذلك هو ما ذهب إليه الإمام البخاري رضي الله عنه في تبويبه لصحيح البخاري حيث جعل كتاب الإيمان أولاً، يليه كتاب العلم، يلي ذلك كتب العبادات من طهارة، وصلاة وزكاة وصيام وحج ومعاملات وغيرها.

وبفضل الترابط الوثيق بين هذه المرتكزات الثلاثة انطلقت الحضارة الإسلامية بسرعة قياسية أدهشت العالم.

يرى المفكر مالك بن نبي أن الحضارة تمر بثلاث حالات هي: النهضة، الأوج

والأفول. ويعتبر أن مرحلة النهضة تنطلق من فكرة إيمانية (أو أخلاقية) تغذيها الروح، وتستمرّ النهضة صعودًا مع نموّ هذه الفكرة الإيمانية وانتشارها وتأصيلها في النفوس وسيطرتها على الغرائز. فينمو العقل، ويزداد العلم والتعلم حتى يبلغا مرحلة النضج، وتبلغ الحضارة مرحلة الأوج، وتستمرّ هذه المرحلة طالما بقي العقل مسيطرًا في المجتمع ومنضبطًا في إطار إيماني سليم، حتى إذا أخذت الغرائز والشهوات تطغى على جانب العقل، في التحكّم في شؤون الناس، وتراجع الالتزام الديني والأخلاقي، بدأت مرحلة الأفول والتراجع. وكلّما ازداد دور الغرائز والشهوات، تراجع دور العقل والعلم، وتهاوت الحضارة، لتكون بعد ذلك مرحلة الكمون، أي التخلف المستمر. وتبدأ النشأة التالية مع صحوة إيمانية جديدة، تحدثها صدمة قوية، تبعث الروح من جديد، لتبدأ معها دورة جديدة من النهضة الحديثة، فالأوج ثم الأفول وهكذا دواليك.

لا شكّ في أنّ هذا التحليل ينطبق بوضوح على الأمة الإسلامية. فقد بدأت نهضتها مع بدء الدعوة الإسلامية، حيث كانت الروح الإيمانية عند قليل من المسلمين تدفعهم إلى قتال الأعداد الكبيرة المحاربة والنصر عليهم، في معادلات أذهلت الباحثين، لأنها كانت مخالفة للقواعد العلمية والعدديّة التي ألفوها. يقول الله تعالى: (... كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) [البقرة: 249]. وقد ترافق ذلك مع طلب العلم ونموّ العقل. ثمّ كان أوج الحضارة ما بين القرنين الثامن والثالث عشر، حين كانت أوروبا تغطّ في سبات عميق، وخلافٍ مستفحل بين رجال الدين وأهل العلم، ثم بدأ الأفول مع تحكّم الشهوات والإسراف في الملذّات، الذي أعقبه الكمون المستمرّ إلى يومنا هذا.

قد يتساءل المرء، ولكن ما هو سرّ الحضارة الغربيّة وقوّة انتشارها في العصر الحاضر؟

لا شكّ في أنّ سقوط القسطنطينيّة في أيدي المسلمين، وتوسّعهم في الأندلس في اتجاه غرب أوروبا، أحدثا صدمة كبيرة في الغرب المسيحي جعلته يصحو من غفلته ومن الخطر الداهم على أرضه، وينطلق في مسيرته الحضارية المادية القائمة والمستمرّة حتى يومنا هذا.

صحيح إنّ هذه الحضارة الغربيّة، في العصر الحاضر، قد حقّقت تقدّمًا كبيرًا،

وانتشارًا واسعًا وسريعًا، مرتكزة على العلم والعمل، ولكن سمتها كان مادّيًا بحثًا خاليًا من الدوافع الإيمانية. وما هي اليوم تعاني أزماتٍ متلاحقةً كنا قد أشرنا إليها في الفصل الأول من هذا الباب.

يقول الله تعالى في القرآن الكريم عن البشر: (... وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ *يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...) [الروم: 6-7]. لا شكّ في أنّ الله تعالى، الذي خلق الكون وخلق الإنسان، هو الذي يعلم مصلحة هذا الإنسان ويعلم ما يضرّه وما ينفعه، ولذلك فهو، جلّ جلاله، الذي يحلّل ويحرّم، وفي الالتزام بشرعه السماوي يتحقّق خير الإنسان والبشريّة جمعاء.

قد يعلم الإنسان مغزى هذا الحلال، وقد لا يعلم، كما قد يدرك مقتضى التحريم، وقد لا يدرك. لأنّ عقل الإنسان، مهما بلغ من الحكمة، يبقى محدودًا، يحدّه الزمان والمكان والقدرة وغير ذلك. ولأنّ العلم، وإن كان تراكميًا، ينمو مع الزمن ويزداد عمقًا وتوسّعًا، يبقى مقصّرًا عن علوم الغد والمستقبل، وإلا لما كان في ازدياد متواصل.

لذلك، كان الالتزام بشرع الله وبأوامره ونواهيه صفة إيمانيّة، تنطلق من روح الإنسان، قبل أن تقوم الحجّة العقلية أو العلمية على ذلك.

وإذا ما ضيّعت الحضارة المرتكز الإيمانيّ، واكتفت بالعقل وما يقوّره، جنحت مع مرور الزمن إلى تحكّم الأهواء والغرائز في مسيرتها، وبدأت مرحلة الأفول عندها. وهل الأزمات التي تعانيها الحضارة الغربية اليوم إلاّ نتيجة تحكّم الغرائز المختلفة في هذه الحضارة؟ (مثل الغريزة الجنسيّة وما تسببه من أمراض، وغريزة حبّ المال وما تسببه من عمليات غير مشروعة أدّت إلى ما أدّت إليه، وغريزة شهوة السلطة وما تسببه من استعمار واستغلال وقتل ودمار وغير ذلك...) لذلك، فإنّ من الحكمة بمكان، أن يحافظ المجتمع على تلازم الإيمان والعلم، ليأتي العمل مكتملاً لهما، ومتمّمًا وناقلاً من حيّز التنظير إلى حيّز التنفيذ.

الفصل الرابع

طريق الحكمة

في محاضرة للدكتور زغلول النجار بعنوان: «العلم يدعو إلى الإيمان»، يصف فيها المعرفة الإنسانية بأنها هرم متواصل الأطراف، قاعدته العلوم التطبيقية، وما فيها من دراسات كوتية وتطبيقية، وعلوم في الطب والهندسة. ثم تأتي فوق هذه القاعدة، فلسفة العلوم، وهي معرفة القوانين التي تحكم العلوم التطبيقية وما فيها من حكمة، وإعجاز وإبداع. يلي ذلك الدراسات الإنسانية، وما فيها من آداب وسلوكيات وأخلاق واقتصاد وإدارة وسياسة وتاريخ وحضارة. وبعد ذلك، تأتي الفلسفة، أمّ المعارف، على إطلاقها، وهي التفكير الذي يوظف كلّ المعارف، التي تصل إلى الإنسان من طريق النظر في هذا الكون، وفي ذاته للتعرف إلى خالقه. ويأتي فوق ذلك كلّ الوحي السماوي المنزل وقمته (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...) [محمد: 19].

ومع هذا الوصف الدقيق لمفهوم هرمية المعرفة الإنسانية (بمختلف طبقاتها وأطرافها) تجب الإشارة إلى ما تعارف عليه الباحثون، بمضمون كلمة المعرفة التي أضيفت، حديثاً، إلى عدد من المصطلحات مثل «مجتمع المعرفة»، و«اقتصاد المعرفة» و«سياسة المعرفة»، و«حرب المعرفة» و«إعلام المعرفة»... وغيرها، والتي أحدثت نقلة نوعية في التعاطي مع العلوم، على اختلاف أنواعها، كما في العلاقات الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها.

يعرف الباحثون مجتمع المعرفة، بأنه مجموعة من الناس ذوي اهتمامات متقاربة، يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم، معاً، في المجالات التي يعملون فيها، ويضيفون إليها المزيد من المعرفة، من ناتج معلوماتهم وتحليلهم وتفكيرهم وإدراكهم المشترك، مستفيدين في ذلك ممّا توفره لهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال⁽³⁵⁾.

أما اقتصاد المعرفة، فهو الاقتصاد الذي يعتمد، في أساسه، على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتضافر الإمكانيات في مجال معين، كما يعتمد على استعمال أحدث الوسائل التي تساعد على المنافسة والإبداع في الإنتاج، في ظلّ العولمة، والانفتاح الكبير على جميع مصادر المعلومات، وفي ظلّ التغيّر التكنولوجي المتسارع. ممّا تقدّم، يتبيّن لنا الفرق الكبير بين العلم وطرائق التعلّم، كما كان عليه في الماضي، وبين العلم وطرائق التعلّم في العصر الحديث، في ظلّ ثورة المعلومات هذه، والسباق الحميم في نشر المعرفة، وفي ظلّ التفرّع المتعدّد للعلوم على اختلاف أنواعها، الناتج عن هذه المعرفة، وفي ظلّ الغوص العلميّ الدقيق في أعماق هذه العلوم. ولكي يتبيّن لنا الفارق بين التعلّم الأوّل والتعلّم الحالي، تجدر الإشارة إلى الفروقات التي يجب لحظها بين المصطلحات المستعملة في هذا المجال. ولعلّ أقرب السبل لتوضيح هذه الفروقات، هو الاستفادة والتشبيه بالأمثلة الحسّية.

فالمعلومات Informations هي كلّ ما يراه الإنسان ويعقله ويدركه. وهي أشبه بحجارة البناء والموادّ الأوّليّة الأخرى، التي يستعملها الإنسان في بناء مشروع معين، كالمستشفى مثلاً. وهذه المعلومات، عند الطفل، تكون بمستوى معين، وكلّما نما عقله وازداد إدراكه، زادت معلوماته من العلوم التي تعلّمها، والتي صار يحتزّها في ذاكرته وفي مدوّناته وأرشيّفه.

أما العلوم Sciences فهي الدراسات والمعادلات والقوانين التي تتحكّم في هذه المعلومات، وتساعد على التطبيق والاستعمال. وهذه العلوم هي كعلم الهندسة والطبّ والزراعة والاقتصاد وعلوم الرياضيات والفيزياء وغيرها. وهي خاضعة في مسارها الزمنيّ والتراكميّ، للتطوير والتوسّع والتفرّع والاكتشافات، وما إلى ذلك. ويفضل هذه المعادلات والقوانين الهندسيّة، يجري بناء المستشفى من الحجارة والموادّ الأوّليّة الأخرى، ليرتفع البناء على أسس علميّة سليمة.

وأما المعرفة Knowledge فهي مجموعة العلوم التي يحصل عليها الإنسان في حياته ودراساته ويجمع في ما بينها قاسم مشترك (هو مشروع المستشفى مثلاً)، وغالبًا ما تكون هذه المعرفة، معرفة بجزئيات معيّنة، من مجموعة العلوم المشتركة في ما بينها. فبالإضافة إلى هندسة البناء وقواعد بناء الهيكل والخرسانة، يجب على مدير مشروع

المستشفى أن يكون ملماً بهندسة الكهرباء اللازمة للتمديدات الكهربائية، والهندسة الصحية والتكييف، ونوعية التجهيزات اللازمة للمستشفى وتغذيتها، حتى يجمع بين كل ذلك في تنفيذ المشروع. ويكون المشروع ناجحاً بمقدار حُسن أداء الوظائف المطلوبة منه.

وقد ميّز العلماء بين المعرفة والعلم أيضاً، في مجال آخر، مثلاً، يُقال: «عَرَفْتُ الله» ولا يقال «عَلِمْتُ الله» لأن معرفة الله، عزّ وجلّ، لا تكون كاملة أبداً (... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... [الشورى: 11])، بينما قد يكون العلم كاملاً، فنقول: «تعلم الولد جدول الضرب» ولا نقول «تعرف الولد إلى جدول الضرب» لأن الثانية (تعرف) تعني أنه ربما قد تعلم جزءاً منه أو عرفه عموماً.

وأما الحكمة Wisdom: فقد عرّفها الإمام الغزالي، رحمه الله، بأنها «معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وأجلّ من يُعرف هو الله سبحانه وتعالى». وعنها قال الإمام الشيخ محمد رشيد رضا: «هي العلم الصحيح الذي يبعث الإرادة إلى العلم النافع الذي هو الخير» أي إن الحكمة هي أن يستكمل الإنسان العلم بالعمل، وبتعبير أدق، أن يكون العلم مقروناً بالنفع الإنسانيّ، سواء أعملاً حضارياً مادياً ملموساً كان ذلك، أم فكرياً نافعاً أم ثقافة مفيدة. ولذلك، كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يدعو ربه: «اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علّمتنا وزدنا علماً» ويدعو أيضاً: «اللهم إني أسألك علماً نافعاً».

ولا يكون بناء المستشفى مفيداً ونافعاً إلا إذا ترافق ذلك مع دراسة جدوى نفعية اقتصادية بيئية إحصائية تُظهر الحكمة من بناء هذا المستشفى، وأهمية الوظائف الاستشفائية المطلوبة منه، والمللية لحاجات السكّان في المنطقة التي بني فيها المستشفى.

ومع التطبيق النفعي لهذه العلوم، تظهر بعض النواحي العلمية التي تستوجب بحثاً وتمحيصاً وتدقيقاً، وقد ينتج عن ذلك علم جديد، يأخذ مكانه إلى جانب بقية العلوم.

فتزداد مجموعة العلوم، ومعها تتوسّع الدائرة المعرفية ودائرة الحكمة، ويعمّ نفعها أكثر وأكثر، وتصبح الفائدة منها أجدى وأعمّ. هكذا، كان الأمر في الماضي، وهو

كذلك اليوم. تقدّم علميّ ورقّيّ وحضارة، يترافق كلّ ذلك مع علوم جديدة مستحدثة تأخذ طريقها ومكانها وتطبيقاتها، في حياة الإنسان من أجل عمارة الأرض.

على ماذا يدلّ ذلك؟ الجواب في الشقّ الثاني من قول الإمام الغزالي: «وأجلّ من يُعرف هو الله» أي إنّ طريق العلم والمعرفة والحكمة، بما فيها خلافة الإنسان في الأرض، وعمارته إياها، تقود إلى أرقى العلوم وأرفع المعارف، ألا وهي معرفة الله عزّ وجلّ. يقول البستاني: «إنّ الإنسان ليصل من طريق علم النجوم، إلى برهان وحدة الله، ومعرفة عظمتة الهائلة، وحكمتة السامية، وقوّته الكبرى، وكمال خلقه»⁽³⁶⁾.

ولذلك أيضًا فإنّ أسمى مراتب الحكمة هي معرفة الله: (... وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا...) [البقرة: 269] و«رأس الحكمة مخافة الله».

وهذا الطريق من المعلومات إلى الحكمة، يسلكه الإنسان منذ طفولته وحتى مماته. في البدء يتعلّم الطفل الأحرف والأرقام والقراءة والكتابة، فتصبح عنده «معلومات» مخزونة في الذاكرة، ليؤسّس عليها علوم الحساب والأشياء وغيرها، لتنمو كلّها في عقله وتترابط في ما بينها، لتشكّل دائرة المعارف التي تنمو معه وتكبر وتزداد، فتتوسّع مداركه في المدرسة، حتى مستوى الجزئيات المعيّنة. ويبدأ، بعد ذلك، التخصص في علم معيّن، بينما يكون عدد كبير من العلوم والمعارف التي اكتسبها قد أصبح عنده في مرتبة المعلومات التي وصلت إلى حدّ معين.

هذا هو الطريق العامّ، الذي سلكه أجدادنا الأوائل في الماضي، حين اكتشف جابر بن حيان علم الجبر، والخوارزمي علم الـ Logarithm، كعلمين جديدين متفرّعين من علوم الرياضيات. ومع التقدّم العلميّ أكثر فأكثر، والازدياد المتواصل لهذه العلوم، ينتقل قسم من هذه العلوم إلى المرتبة الدنيا كمعلومات، ويبقى قسم منها- وهو المبادئ الأساسية في هذه العلوم- لا بدّ أن يتعلّمه الإنسان مهما تقدّم الزمن وتتطوّر العلم، لأنه يشكّل اللبّ والجوهر، وبفضل ذلك تظهر العلوم الجديدة كلّ يوم، ومنها علم الكمبيوتر والاتّصالات و...

أخلص إلى القول:

أولاً: كلّما كان هذا التطور العلميّ نفعيًّا ومنضبطاً في الإطار الإيماني، زاد الإنسان فيه قرّباً من ربّه ومعرفة به. فيزداد مع ذلك سعيه للمزيد من العلم والمعرفة.

كيف تكون الزيادة وكيف يتم تنظيمها والاستفادة منها، في عصرنا الحاضر الذي يشهد قفزات نوعية كبيرة جداً، في اتجاهات شتى، النافع منها وغير النافع، والمبهم منها والواضح؟ هل يجوز الاستعجال بالقبول أو بالرفض؟ وما هو المقياس؟ وإذا كان الشرع الحنيف هو المقياس، فهل يجيب الشرع، عن كل هذه التساؤلات بوضوح؟ وإذا أجب عنها، أجاهزون نحن لنقول: «سمعنا وأطعنا»، إن كان الجواب لا ينسجم مع أمانينا؟ أم نقول: «سمعنا وأطعنا، وسمع وانظرنا»؟ لا شك في أنها التربية الإيمانية السليمة، التي تساعد على الإجابة عن هذه الأسئلة، وتضع الأمور في نصابها الصحيح.

ثانياً: إن كمّيات المعلومات التي يحصل عليها الإنسان، تزداد يوماً بعد يوم، وجيلاً بعد جيل، وعدد العلوم والفروع والتخصصات العلمية يزداد أيضاً كلما تقدّم الزمن، ويزداد مع ذلك حجم الأساسيات من المعلومات والعلوم والمعارف المطلوبة من طالب العلم، وكلّ ذلك يجب أن يكون بين أيدي أبنائنا الطلاب. أمفطورون هم على ذلك؟ وهل تسمح البرامج والمناهج التعليمية، بالشكل الذي هي عليه، باستيعاب هذه العلوم، القديم منها والجديد، واستعمال هذه المعلومات التي توافرت عبر الأجيال السابقة والحالية والحضارات السابقة والحالية والتي تزداد باستمرار مطرد، وخصوصاً في ظلّ ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

ثالثاً: أصحيح ما يقوله بعض الناس: «بجحّم ما تعرف تشقى، وبجحّم ما تفكّر تصبح أكثر شقاءً وقلّماً ومعاناة»؟. أم أنّه، بقدر ما تتّسع دوائر المعلومات والمعرفة عند الإنسان، بقدر ما يضيء عقله، وتصبح الحياة أكثر تألّقاً وغيّ وإبداعاً وتجديداً؟ قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، تعود بي الذاكرة إلى العمليّات الحسائيّة التي تعلّمناها في الماضي، وجدول الضرب، كيف حفظناه، وكنا نُسأل عنه في أيّ لحظة وبشكل فجائيّ تماماً، حتى يتأكّد الأستاذ من إتقاننا وسرعة إجابتنا. وكذلك العمليّات الحسائيّة الطويلة والمعقدة التي كرّزناها مراراً وتكراراً، ولم تكن الآلات الحاسبة قد وجدت بعد. ثمّ كانت المسطرة الحسائيّة التي تعلّمنا كيفيّة استعمالها. ولاحقاً، سررنا كثيراً باختراع الآلات الحاسبة، التي أعفّتنا من الحسابات المعقدة عموماً، واختصرت الوقت الكبير على المحاسبين، في المحالّ والشركات، الذين كانوا

يجرون هذه العمليّات الطويلة يدويّاً.
وهنا يبرز سؤال آخر: هل يجب إلغاء تعليم جدول الضرب للطلاب في الصفوف الابتدائية؟ أو هل نستمر في تعليم جدول الضرب وكل العمليات الحسابية كما كنا، وكأن هذه الآلات الحاسبة غير موجودة؟ أو هل نجعلها جزءاً من العمليّة التعليميّة؟.

دور التكنولوجيا في تطوير التعليم

عرف الربع الأخير من القرن العشرين، ثورة غير مسبوقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، كان لها أثرها المباشر في جميع قطاعات الحياة، كما في تطوّر مختلف العلوم، وعوالم الذرة والفضاء، والاتصالات والطب والصناعات على أنواعها. وقامت مبادرات عديدة دعت إلى استخدامها في التعليم، في مختلف دول العالم. وحددت معظم الدول الأوروبية تاريخًا أقصى مطلع العقد الأول من القرن الحالي لربط جميع المدارس ومراكز التدريب المهني والكليات والجامعات والمكتبات بالشبكة الإلكترونية للمعلومات، وإدخال تكنولوجيا المعلومات كمادة أساسية في برامج التعليم المدرسي. فخطا العالم العربي خطوات واسعة كان لها أثرها الفوري والمباشر في إعداد الأجيال القادمة، وقام بتعديل المناهج والبرامج بما يتناسب مع ذلك، لأنّ المعايير التعليمية والمبادئ التربوية، اختلفت اختلافًا كبيرًا عمّا كانت عليه. ولكن، للأسف لم تتم الاستفادة، في عالمنا العربي، من ذلك كما يجب، وخصوصًا في مجالات التعليم والتعلّم، فبقينا عاجزين عن اللحاق بالركب العلمي، قابعين في أماكننا، متمسكين بقديمنا، كالنعامة التي تدسّ رأسها في التراب حتى لا يراها الآخرون!

لا شك أنّ سياسة التعليم في العالم العربي، تفتقر إلى الوضوح في الأهداف عمومًا، وتفتقر إلى صياغة دور التكنولوجيا، وخصوصًا تكنولوجيات المعلومات. وبديهي القول أنّه لا يمكن طلاب اليوم أن يقوموا بدورهم في بناء المستقبل، إذا كان تعليمهم يتمّ بأدوات الماضي ومهاراته.

يقارن بعض الباحثين ظهور الحاسوب (الكومبيوتر) بظهور المطبعة. فقد أدى ظهور المطبعة إلى سهولة انتشار الكتاب بالسرعة المطلوبة. كما أدى ظهور الكومبيوتر وشبكة الإنترنت إلى سرعة انتشار المعرفة. ولكن مع الفارق الواضح والكبير في دور كلٍّ منهما في عملية التربية والتعليم.

أ- إيجابيات الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

ما هو الدور الإيجابي الذي يجب أن يؤديه الحاسوب في عملية التربية والتعليم؟ أمجرد وجود الحاسوب في المدرسة أو في الصفّ يقوم دليلًا على الارتقاء بعملية التعليم إلى مستوى التكنولوجيا الحديثة؟

1- لا شك في أنّ تكنولوجيا المعلومات، التي يجسدها الحاسوب، موضوع قائم بذاته، له علومه ومهاراته، وقد انتشرت هذه العلوم (علوم البرمجيات وهندسة الحاسوب) انتشارًا واسعًا في أواخر القرن العشرين، ثمّ عادت فانكفأت لتأخذ مكانها تطبيقات هذه العلوم، في مختلف المجالات، فتلك هي سنة التطور التي أشرنا إليها سابقًا.

2- وجهاز الحاسوب يشكّل، في ذاته، أداة مساعدة في إيصال المعرفة إلى الطلاب، في العديد من المواد، من خلال برامج مخصّصة، تفاعلية وتوضيحية، وحوارية ورسوم وصور طبيعية وغير ذلك، ممّا يزيد في فهم الطلاب وسرعة استيعابهم. وهذا ما يمكن اعتماده داخل الصفّ، بإشراف الأستاذ وتوجيهاته المباشرة، كما يمكن أن يكون خارج الدوام، من خلال برامج مخصّصة لذلك.

3- إنّ تعليم الطالب، في سن مبكّرة، استخدام تكنولوجيا المعلومات، يُكسبه مرونة كافية للاستفادة منها، في التفتيش عن أجوبة الأسئلة التي تعترضه. ذلك أنّ فطرة الإنسان هي حبّ التعلّم، ونموّ العقل مرتبطٌ بذلك ارتباطًا مباشرًا. ولذلك، نرى الطفل يُكثر من الأسئلة عن كلّ ما يحيط به. فإذا اتّسع المحيط والإدراك كُثرت الأسئلة وازدادت المعرفة.

4- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات، أيضًا، على التقدّم العلميّ للطلاب، بما يتناسب مع إمكانيّاته الذهنيّة والعلميّة. فإذا كان الأستاذ مضطرًا في الصفّ

أن يعطي الحد الأدنى من المعلومات والشروحات، ضمن الحصّة الزمنية المقرّرة، فإنّ باستطاعته توجيه الطّلاب، الراغبين في المزيد من التعلم، نحو البرامج الرقمية الموجودة على شبكة الإنترنت، أو على أقراص مدججة، للتوسّع في المعلومات، وغرف المزيد من المعرفة. وبذلك، يتقدّم الطالب في معرفته حسب رغبته واندفاعه، لا حسب المعدّل الوسطي الذي يتمّ فيه التعليم حالياً. وهذا يسمح، بدوره، ببروز طاقات ممّيزة من بين الطّلاب، إذا تمّ صقلها، حملت لواء التقدّم العلمي وسارت به إلى الأمام.

- 5- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات على البحث العلمي، والاطلاع على ما تمّ تحقيقه وما يجري البحث حوله، وذلك بسهولة فائقة وسرعة قياسية، وعلى المساهمة والمشاركة، من بعد، بين الباحثين، وتوحيد الجهود وتحقيق الإنجازات، وسهولة التواصل بين الباحثين في موضوعات متشابهة.
- 6- يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات للمعلّم، بالاطلاع على البرامج ووسائل الإيضاح الحديثة والمناهج المتطوّرة باستمرار، بسهولة ويسر، مع التصويب دائماً على زيادة الإنتاجية، والابتكار في التعليم وتوسيع المناهج.
- 7- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات على التقييم الذاتي واستعمال وحدات التقدير، ويسهّل اكتشاف الطالب قدراته ومعرفة إمكانيّاته والحرص على التطوير الذاتي.
- 8- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات على الربط بين التعليم الجامعيّ والمهنيّ، عموماً، مع سوق العمل، من خلال إنشاء مواقع الكترونية متخصصة في ذلك تعمل على نشر موجز عن الأبحاث العلمية، والمشاريع التي يدرسها الطّلاب في جامعاتهم ومعاهدهم، ويُطلع عليها أرباب العمل وأصحاب الحرف والمصانع والمؤسّسات الاجتماعيّة، ليكونوا على بينة من التطوّر العلميّ في مجالات عملهم. كما يستطيع أرباب العمل أن يقدّموا ويعرضوا المشاكل والأعمال التطويرية التي يرغبون فيها واحتياجاتهم إلى الموارد البشرية التي تلزمهم. وهذا التواصل الإلكتروني يساهم، بدرجة عالية، في الاستفادة المتبادلة بين طرفي المعادلة: العلم والعمل.

- 9- تساعد تكنولوجيا المعلومات على تطوير نُظُم الامتحانات، من خلال بناء بنوك الأسئلة والتدقيق فيها، وتحديد كفاءة الأسئلة ودقتها وتدرجها بطريقة موضوعية، تساعد على تحديد مستوى الطالب بشكل سليم، وعلى تصحيح الإجابات مع الحؤول دون الوقوع في الخطأ البشري.
- 10- توفير المصادر التعليمية الجديدة، مثل الوسائط المتعددة Multimedia، والأقراص المدججة، والقنوات الفضائية التلفزيونية المتخصصة في التعليم، وحلقات الفيديو Video conferences؛ توفر هذه المصادر كلها أنماطاً جديدة في طرائق التعلم، والوصول إلى كم كبير من المعلومات، واكتساب المعرفة على أنواعها بأقل التكاليف الممكنة، وبالتالي تؤمن زيادة عوائد التعليم بشكل ملحوظ، مع إمكانيات كبيرة في تنظيم هذه المعلومات وتبويبها، للوصول إليها بشكل دقيق في أي وقت.
- 11- إذا كان حجم المعلومات التي يستند إليها الباحث، في أبحاثه سابقاً، يعتمد على الكتب والمراجع التي استطاع الحصول عليها فقط، وما تحتزنها بين دفتها من علوم ونظريات، فلقد تضاعفت هذه المعلومات أضعافاً مضاعفة، يصعب تحيّل حجمها العلمي، ويبقى حجمها الفعلي لا يزيد عن حجم الكتاب الواحد. ذلك، أنّ كمية المعلومات التي تُحتزّن على الرقائق والأقراص المدججة تصل، أحياناً، إلى عشرة آلاف كتاب، على القرص الواحد.
- 12- تساعد التكنولوجيا الحديثة في التعلم الذاتي وهذا هو المقصود بالتعليم المبرمج، وخصوصاً التعليم الإلكتروني الذي يعتمد على تحويل التعليم التقليدي (أي وجهًا لوجه) إلى شكل رقمي للاستخدام من بعد. و«هو إحدى الوسائل التعليمية التي تعتمد على تقنيات الاتصالات الإلكترونية، وتقنيات الخدمة الذاتية، لإتاحة المعرفة للذين ينتشرون خارج قاعات الدراسة»⁽³⁷⁾.
- 13- كما تسمح التكنولوجيا الحديثة للتلاميذ، بالمباريات الذاتية بين بعضهم بعضاً، فهم قادرون على طرح المواضيع الجديدة ومناقشتها في بيئة لا تهددهم ولا تحاكمهم ولا تهينهم، وهم قادرون على تصحيح أخطائهم بأنفسهم، وتقييم مشاركاتهم بإيجابية وموضوعية، بلا زيف أو خطأ أو نسيان.

ب- السلبيات:

ما فعلته تكنولوجيا المعلومات أنّها فتحت آفاق التواصل والمعرفة على مصراعيها، بلا رقيب أو حسيب، وبلا مرشد أو موجه. في الماضي، كان المعلم يعطي طلابه الدروس التي تناسب أعمارهم، ويتدرّج معهم فيها حسب ما يراه مناسباً لهم، أو حسب البرنامج الذي بين يديه. واليوم، أصبح الطلاب قادرين على الاستزادة من ذلك في اتجاهات شتى، الحميدة منها والمنكرة، في آن واحد، بفضل شبكة الإنترنت التي تفتح لهم الأبواب مشرّعة على كل شيء.

وإذا كان الأب يختار الكتب التي يريد لأولاده أن يقرأوها، والألعاب التي يحرص على توجيههم إليها وتسليتهم بها، فقد أصبح الأولاد قادرين على الدخول إلى كلّ المواقع التي يرغبون فيها، واللعب بأنواع من ألعاب شتى، وإن حوت ما لا يناسب أعمارهم أو فطرتهم أو أخلاقهم أو تربيتهم.

وإذا كان الأولاد يختارون لأنفسهم الأصدقاء الذين يمضون معهم أوقات الدرس واللهو والتسلية، تحت أعين المدرسة أو الأهل، فقد أصبحوا قادرين على اختيار من يشاؤون، ومن يعرفون ومن لا يعرفون، ويمضون معهم الحوارات المفيدة وغير المفيدة على حدّ سواء، وبخصوصية فائقة، وبعيدة كلّ البعد عن أية مراقبة، أو إمكانية تدخّل أو تصحيح أو تصويب.

كما انتشرت المواقع «التشاركية» التي يلتقي عليها المشاركون بأخبارهم وأضحوكاتهم تارة، وتلفيقاتهم وحّدعهم وأكاذيبهم تارة أخرى، لدرجة أن تركيب الصور الكاذبة أصبح سهل الانتشار والتوزيع، بلمح البصر.

تشير بعض الإحصاءات غير المؤكدة إلى أن نسبة استعمال شبكة الإنترنت في العالم، في أمور مضرة وغير مفيدة، قد بلغت الـ 70%. لا شكّ في أنّ مواقع العنف والإباحية ومنتديات اللهو المفرط، والسباب والشتم، وغيرها قد أخذت حيزاً كبيراً على الشبكة. وهذا ما يشجّع على تراجع دور العقل، وتقدّم سلطان الغريزة. فخطاب الغريزة دائماً أسهل، وطريقة تأثيره في النفس أسرع وأفعل. (... إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ...) [يوسف: 53].

كما إنّ الغريزة، وهي من الفطرة، تولد مع الولد أولاً، وتنمو معه بوتيرة أسرع من نموّ العقل عنده.

وهنا يكمن دور الإرشاد والتوجيه الديني والأخلاقيّ للذين يجب أن يسبقا نموّ الغريزة والعقل. وفيهما- أي في الإرشاد والتوجيه الدينيّ والأخلاقيّ- نماء الروح. أجل، لا يجوز أن يبقى الأولاد أمام أبواب المعرفة المفتوحة على كلّ شيء، بلا إرشاد وتوجيه، وبلا تنمية الوازع الدينيّ عندهم، ليكون الإيمان هو ضابط الإيقاع. ولا شكّ في أنّ نماء الروح يكون من خلال زرع بذرة الإيمان في النفس البشريّة، منذ الصغر، فالعلم في الصغر كالنقش في الحجر.

وإذا كانت مراحل الحضارة- كما ذكرنا- هي التكوين، ثم الازدهار، ثم التدهور والانحطاط، وكانت مرحلة التكوين تتميّز بنماء الروح، ومرحلة الازدهار تتميّز بنموّ العقل وتطورّ العلم، ومرحلة التدهور والانحطاط تمتاز بتحكّم الغرائز وعكبتها على العقل، فإنّ المشهد يتكرّر مع الذات الإنسانيّة. فمرحلة الطفولة هي مرحلة الفطرة، وما خصّ الله به الإنسان من غرائز بشريّة لا بدّ منها لنموّ الجسم، ومن روح طاهرة، لا بدّ من صقلها وتعويدها على الخير، وتعليمها محاسن الأخلاق. فإذا تقدّم ذلك على نموّ الغريزة، أمكن ضبطها وتنميتها في اتجاه الخير، ونما العقل بفضل ذلك في اتجاه الخير أيضاً، «ومن شبّ على شيء شاب عليه». تلك هي سنّة الله في خلقه. وإذا كان العلم الغربيّ، الذي أطلق تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، قد بدأ يلمس بعض المضارّ والسلبيّات التي نتجت منها، ويعمل على تصحيح ذلك من خلال تعريف الناس إلى هذه السلبيّات، وإقامة الدورات حول الاستعمال الآمن للإنترنت وغيرها، فإنّ ذلك يجب أن يتزامن مع برامج أخلاقيّة سليمة، وتربويّة صحيحة، وعمرية مناسبة.

بدورنا، لنكون إيجابيين في التعاطي مع التكنولوجيا، علينا أن نحسن الاستفادة منها في دعوتنا وتربية أجيالنا، وتنمية الروح الإيمانيّة عندهم، من خلال زيادة المواقع الإلكترونيّة والمنتديات الحوارية، والمشاركة في المواقع التشاركيّة، التي تدعو إلى التحلّي بالأخلاق الفاضلة، التي تخاطب الفطرة الإنسانيّة السليمة والموجهة إلى الأجيال الناشئة في مختلف الأعمار، بأسلوب شائق ممتع، وناصح أمين.

فهذه المواقع ليست إلا منبراً إعلامياً عاماً يمكن استعماله في دعوة صالحة ببناء، أو في فتنة مفسدة هدامة. ويبقى التوجيه والإرشاد، المطلوبان من الأهل والمدرسة، للدخول إلى المواقع الصالحة، والإعراض عن المواقع الفاسدة، وتبيان فوائد هذه ومضار تلك، بالطريقة المناسبة لمختلف المراحل العمرية.

من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث

إذا كان دور المعلم، في التعليم التقليدي، يكمن في تقديم المعلومات للمتعلم وشرحه الحقائق والمعطيات والبراهين، فإنّ هذا الدور يتقدّم مع تكنولوجيا التعليم، ليصبح تعليمًا للمتعلم، كيف يتعلّم، أي كيف يحصل على المعلومات التي تفيده، وكيف يفهم الحقائق والبراهين. وبمعنى آخر، على المعلم أن يحسن استيعاب المتعلم واحتوائه كي يزرع فيه الاندفاع الذاتي نحو التعلّم، وكي يحسن توجيهه نحو البحث المفيد والمناسب عن المعلومات، وكيفية الاستنتاج، والبرهنة العقلية العلمية.

وإذا كان التعليم التقليدي يقوم على الأسس الآتية:

- المعلم نموذج يُتخذى، يشرح ويعطي ويحدّد.
 - الكتاب المقرّر مصدر أساسي للقراءة والفهم والحفظ.
 - الحقائق التي يستخرجها المعلم في الصفّ هي الأساس في المقرّر المطلوب.
 - المعلومات منظّمة وجاهزة وتعطى في الصفّ وفي الكتاب.
 - التركيز على النتائج من خلال حفظ المقرّرات وفهمها.
 - التقويم الكميّ لما حفظه الطالب وفهمه وتحديدته من خلال الامتحانات.
- فإنّ التعليم الحديث يقوم على الأسس الآتية:
- المعلم مسهل للعملية التعليمية ومرشد.
 - الطالب محور العملية التعليمية النشطة.
 - هناك مصادر ووسائل متنوعة للحصول على المعلومات.

- التساؤلات هي التي تحدّد طريق البحث وتوجّه الطالب في بحثه.
- التركيز على عمليّات التفتيش والبحث والتوجيه والاستنتاج.
- التقويم يصبح كمًّا وكيفًا.

أي أن مهمة التعليم التقليدي تقتصر على إيصال المعلومات المتدرجة والمتراصة، جاهزة إلى الطالب. أمّا التعليم الحديث، فإنّه يعتمد على طبيعة التفاعل بين الطالب والمعلّم، وعلى مدى الاعتراف المتبادل بينهما كشريكين في المشروع المعرفي. فالطالب صاحب الحق في التعلّم والحصول على المعارف، والمعلّم هو القائد في العملية التربوية والتعليمية. ويكون ذلك من خلال تشكيل الفرق الطلابية في الصف وتكليفهم بمشروعات، وحوارات تسمح لكل منهم بإبداء الرأي، والاستماع إلى الآخر ومناقشته، وتقييم المستوى المعرفي، مع التدريب على التفكير النقدي. أي أن التعلّم يعتمد على أسلوب التفاعل، والاكتشاف الفكري والنشاطات التي تشحذ الذهن والتفكير لدى الطالب، وتوفّر له ممارسة مهارات التعلّم والربط بين الموضوعات مستعينًا بالتقنيات المتطورة والمعلوماتية كجزء متكامل من العملية التربوية والتعليمية.

كما يجب في التعليم التفاعلي أن يُرَبّي الطالب على العصامية في إنجاز المهام، وعلى التداول والمنافسة في إطار عمل الفريق، وعلى الالتزام بالتحضير، والاستقلالية في إعداد الواجبات المنزلية والانتباه لنشاطات التعلم وتدوين الملاحظات بشأنها. كما على الطالب أن يتدرّب على استخدام الوقت وحسن إدارته والعمل بإنتاجية عالية، وأن تنشأ عنده مهارات التعلّم مدى الحياة.

كما على الطالب أيضًا أن يتعلّم اكتشاف مواطن القوة في ذاته وتعزيزها من خلال عملية التعلّم، وكذلك تحديد ومعالجة نواحي الضعف. وبذلك يرتقي في سلّم المعرفة.

بالمقابل فإنّ على المعلّم اتباع أنماط تعليمية عديدة داخل الصف الواحد، تأخذ في عين الاعتبار مستوى الذكاء والاستيعاب والخلفية الثقافية عند طلابه. (خطة تطوير التعليم في الوطن العربي)

وإذا كان التعليم التقليدي يركز بالدرجة الأولى على الحفظ وتنمية ملكة الذاكرة، مع الفهم الصحيح للنصوص، فإن التعليم التفاعلي يركز أيضًا بعد الفهم

على التحليل للنصوص واستنباط القواعد التي تؤثر في النص وما يتبع ذلك من استنتاجات قابلة للتعليم أو خاصة دون ذلك. وكل ذلك يستوجب تنمية هذه المهارات عند المتعلم، وتنمية العقل السليم القادر على ذلك، للوصول به إلى مرتبة الإبداع والاكتشافات. كل هذه المهارات أصبحت مطلوبة بإلحاح عند المتعلم، للانفتاح على مصادر المعرفة المختلفة والمتوفرة بكثرة، والاستفادة بما ينفع منها وترك ما دون ذلك.

تجدر الإشارة إلى أنّ دور التكنولوجيا، في التعليم الحديث ليس هدفاً في ذاته ولا يقتصر أبداً على اقتناء الآلات والأجهزة الحديثة، واستخدامها في عملية التعليم، بل يتعدى ذلك إلى طريقة التعليم ومناهجه، ومهارات التدريب وأساليبه، وما تتطلبه العملية التربوية الحديثة من أهداف مستحدثة، أصبحت قابلة للتحقيق في عصره: وفرة المعلومات، وسرعة الاتصالات، ونشر المعرفة وتنمية المهارات الإنسانية المختلفة. لا شك في أنّ هذا غيض من فيض إيجابيات الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم التفاعلي مع استعمال التكنولوجيا الحديثة، على أنواعها (معلومات، اتصالات، خدمات...) في مؤسسات التعليم على أنواعها، وفي طرائق التعليم على اختلافها، ولا شك، أيضاً، في أنّ سرعة التقدم والتطور الحاصلين في عالم التكنولوجيا، تجعل هذه الإيجابيات تزداد يوماً بعد يوم، ويتسارع غير مسبوق. لذلك، فإن استعمالات التكنولوجيا الحديثة، في عملية التعليم، بل في صلب طرائق التعليم، على مختلف المستويات، يجب أن تكون من المسلمات، عاجلاً لا آجلاً، وهو واقع مفروض لا بدّ من التعامل معه اليوم قبل الغد، حتى نستطيع اللحاق بركب التطور العلمي المتسارع، وبركب الحضارة عموماً.

ولكن، يبقى من الضروري جداً، الوقوف على كيفية إدخال التكنولوجيا في برامج التعليم، لتحقيق الفائدة القصوى منها، لأنها، كغيرها، من العلوم الأخرى، تحمل دائماً في طياتها وفي جوانبها المختلفة، بعض السلبيات التي تجلب الضرر والأذى، فينقلب السحر على الساحر، ويصبح وبالاً عليه، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق.

مصادر التمويل في التعليم

تتعدّد جهات التمويل التي تتولّى الإنفاق على المؤسسات التربويّة والتعليميّة، من مدارس وجامعات ومكتبات عامة، في عصرنا الحاضر.

1- **الدولة أو المال العامّ:** يُعدُّ إنفاق الدولة على المؤسسات التعليميّة، هو أهمّ إنفاق. فالتعليم هو الاستثمار الأفضل والأجدي والأهمّ في بناء الدولة، وهو الأساس لتأمين التنمية المستدامة فيها. ذلك، أنّ التعليم هو الذي يضمن بناء الأجيال المتعاقبة، وهو مرآة المجتمع في مستقبله القريب، وإذا ما أدرك المسؤولون القائمون على شؤون الدولة هذه الحقيقة، وجب عليهم تقديم مختلف صنوف الدعم وأنواعه والاهتمام والمساعدة في عملية التعليم، حرصاً على مستقبل الوطن وتقدمه وازدهاره.

مثلاً، لاحظت السلطات الصينية أنّ قانون إلزاميّة التعليم، في المراحل الابتدائية في الصين، لا يعطي النتائج المرجوة منه. فقرّرت الحكومة الصينية دعوة أمهر الأساتذة من المتقاعدين، الذين خدموا في هذه المراحل الابتدائية، والاستعانة بهم، وجعلت لهم رواتب ومخصّصات معيّنة تناسب مع سلسلة الرواتب المعتمدة، وجعلت، فوق ذلك، نسبة إضافية فوق الراتب، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأداء والنتيجة التي يحقّقها كلٌّ منهم في صفوف طلابه، وذلك تشجيعاً للمعلمين على حسن الأداء والإخلاص في العمل. فلا يجوز أن يتساوى الناس في ما بينهم، وأداؤهم مختلف. وهذه سياسة الثواب والعقاب التي يجب أن تسود في المعاملة بين الناس.

وبلغة الأرقام، فقد ذكر مارسيل لوشيه، الرئيس الفخريّ للجامعة الكاثوليكيّة

في لوفان، أمام مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، الذي عقد في الدوحة في 17-19 تشرين الثاني 2009، أن مسحًا شمل 33 جامعة أوروبية، من بين أفضل 100 جامعة في العالم، وفق تصنيف شنغهاي، أظهر أنّ هذه الجامعات تعتمد على المال العامّ بنسبة 58٪، مقابل 11٪ على أقساط الطلاب، و19٪ تحصل عليها الجامعات في شكل منح، والباقي ترصده من مصادر مختلفة⁽³⁸⁾.

2- الأقساط: أي التمويل الذاتي من قبل الطلاب. وهذا الباب غالبًا ما يكون غير كافٍ إطلاقيًا، لأنّ جودة التعليم المدرسيّ أو الجامعيّ، على السواء، تستوجب تمويلًا كبيرًا، والأقساط المرتفعة، تجعل من هذا التعليم مقصورًا على الطبقات الميسورة، فتتعدم المساواة والعدالة الاجتماعيّة وتكافؤ الفرص. وقد حققت أوروبا تقدّمًا ملحوظًا، في هذا المجال، عندما جعلت الأقساط في المدارس والجامعات التابعة للدولة أقساطًا رمزية. وهي أقرب أن تسمّى رسوم تسجيل، وهي غالبًا ما تكون في متناول جميع الطبقات والمواطنين. كما انتشر، في العديد من دول العالم، مبدأ القروض الجامعيّة الميسّرة بلا فوائد، أو بفوائد مخفضة، يقوم الطالب المستفيد بتسديدها بعد أن ينهي دراسته الجامعيّة. وقد ساهمت هذه القروض بتغطية نفقات التعليم، في الجامعات الخاصّة، عند الطبقات الفقيرة.

3- المنح والهبات: أدرك المسلمون الأوائل أهميّة الإنفاق، على طلاب العلم وعلى دور العلم، إنفاقًا سخيا لا مثيل له. وكانت الأوقاف الشرعيّة، في مختلف المجالات، رافدًا عظيمًا لاستمرار حركة العلم والتعليم والتنمية، منذ عهد صحابة رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم. والوقف، كما عزّفه النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، هو «حبس الأصل وتسبيل الثمرة» أي حبس الأصل عند البيع والتملك، وجعل منافعه وربيعة مخصّصة لجهة معيّنة من جهات الخير، مثل التعليم. وهذا ما يضمن استمراريّة الإنفاق بشكل سليم⁽³⁹⁾.

وفي العصر الأمويّ، لم يعد الوقف مقصورًا على الإنفاق على الفقراء والمساكين فقط، بل تعدّى ذلك إلى تخصيص بناء دور العلم، والإنفاق على

طلاب العلم من هذه الأموال الوقفية، وقد أنشأ هشام بن عبد الملك ديواناً خاصاً، لتنظيم الأوقاف والعناية بها والإشراف عليها. وفي العصر العباسي توسع نظام الوقف في مجالات طلب العلم، ليشمل تأسيس المكتبات العامة والإنفاق عليها، إضافة إلى إنشاء المصححات وعلاج المرضى بالبحان. وكذلك إنشاء دور السكن للفقراء والمساكين. وكثرت الأوقاف في الدولة الأيوبية في مصر، فأمر نور الدين زنكي (568هـ) بإنشاء المدارس والخانقاهات، وأكثر منها في كل بلد، وأقام بدمشق داراً للحديث في الإسلام ووقف عليها، وعلى المشتغلين فيها، الوقوف الكثيرة، وبني أيضاً في كثير من بلاده مكاتب للأيتام...

ومع إطلالة القرن العشرين الميلادي، بدأ أفول كثير من الأوقاف الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ويعزو بعض الباحثين ذلك إلى ضعف القوى السياسية، وتلاعب النظار بالأوقاف، واستبدال بعض الحكومات بأوقاف المسلمين، وغلبة الدولة المستعمرة على القسم الأكبر من العالم الإسلامي، والتأميم والمصادرة التي حصلت في بعض الدول.

في المقابل، فقد اقتبس الغرب مبدأ الوقف عند المسلمين، فاعتمده في العديد من المؤسسات الخاصة والعامة، وأهمها المؤسسات التعليمية. فقد بلغت أوقاف جامعة هارفرد في أمريكا، ما قيمته 25,5 مليار دولار أمريكي، في نهاية العام 2005، حسب ما أوردته الجامعة في موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، موزعة على 10,800 صندوق استثماري مستقل. وقد تم تأسيس هذه الصناديق عبر السنين، لتغطية النفقات العلمية المتنوعة، مثل تغطية بعض الأقسام الجامعية للطلاب المعوزين والمتفوقين، ومساندة الأبحاث العلمية، وتطوير المتاحف والمكتبات، وتحديد مناهج التعليم، ورفع الكفاءات، وتدريب الأساتذة والطلاب، وغير ذلك من النشاطات العلمية المختلفة. وتشرف على هذه الصناديق «شركة هارفرد للإدارة» التابعة للجامعة. وتهدف عمليات استثمار الموجودات الوقفية إلى «ضمان استقرار الجامعة واستمرارها في الصف الأول بين المؤسسات التربوية والتعليمية» كما يذكر الموقع.

هذا وقد بلغت أوقاف 20 جامعة أميركية، هي الأولى في العالم من حيث قيمة أوقافها، في العام 2007 ما يناهز الـ 200 مليار دولار أميركي وقد أوردناها في الملحق رقم 4 مع أسمائها، للدلالة على الأهمية البالغة التي توليها إدارات هذه الجامعات لعمليات الاستثمار في التعليم، وفي تنمية المهارات والقدرات وتنمية البحث العلمي، ولكي تبقى هذه الجامعات متقدمة على غيرها. ولا يتم لها ذلك إلا من خلال الموارد المالية المستمرة والمتنامية. (ملحق رقم 4).

خاتمة ودعوة

«ثورة» التربية والتعليم

يقول العالم الأميركي سيمور بايبرت Seymour Pappert، الباحث في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT): «إنه إذا سافر ضيف قادم من أوائل القرن التاسع عشر عبر الزمن، ووصل إلى مستشفى أو مصرف، فإنه سيصاب بالدهشة مما يرى، غير أنه إذا ما زار مدرسة في أواخر القرن العشرين، فإن ما يجري أمامه سيكون مألوفًا، إذ لم يتغير شيء مما اعتاد أن يراه في المدرسة»⁽⁴⁰⁾.

فالثورة الصناعية، وثورة التكنولوجيا والاتصالات قد أحدثتا تغييرًا جذريًا، في عمل كل من المستشفى والمصرف، والمصنع، كما في عمل عددٍ كبيرٍ جدًا من القطاعات المختلفة مثل قطاعات النقل والمواصلات، والاتصالات والبناء والإدارة والاقتصاد والمال وغيرها...

ومعظم المتغيرات كانت بفضل ثورة التكنولوجيا والاتصالات التي أحدثت في هذه القطاعات تقدمًا كبيرًا ومتسارعًا. ومعظم هذه القطاعات قطاعات استهلاكية آنية، وليست قطاعات بناءٍ مستقبلية.

أما في قطاع التعليم، وتحديدًا في عالمنا العربي، فقد بقي الوضع على حاله في معظم المدارس (معلم، ولوح، وطبشورة، وكتاب، وقلم، ودفتر).

لذلك كان لا بد من إحداث «ثورة» في التربية والتعليم، تستفيد من ثورة التكنولوجيا والاتصالات، كما باقي القطاعات، وبقدرٍ وافٍ، خصوصًا وأن التعليم هو بناء المستقبل، وكما أشرنا، فإنه لا يجوز بأن يجري بناء المستقبل بأدوات الماضي، بل

يجب أن يكون بأحدث ما توصل إليه الحاضر من أدواتٍ وتكنولوجيا، وفكرٍ وإبداع. ولا بد لهذا التغيير أن يشمل الجوانب الآتية:

1 - العقيدة والقيم:

يجب أن يكون ارتباط التربية بالعقيدة الدينية والقيم الحميدة ارتباطاً وثيقاً، ونستدل على ذلك بالعقيدة الإسلامية كنموذج، لأن معظم سكان الدول العربية هم من المسلمين، والدين الإسلامي هو الدين الخاتم، وهو يدعو إلى العلم، وإلى التفكير في خلق السماوات والأرض، وإلى عمارة الأرض، ونماء الحضارة الإنسانية ويربط ذلك كله بالعقيدة، تماماً، كما يدعو إلى عبادة الله وإقامة الفرائض والسنن، وكما يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أي أنه الدين الذي يدعو دائماً إلى خيري الدنيا والآخرة.

وإذا كانت أول كلمة نزلت في القرآن الكريم هي «اقرأ» فإن الآيات التي تلتها (أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَفْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) [العلق: 1-5] أوضحت أنّ مصدر المعرفة هو الله تعالى، وأنّ علم الإنسان هو فيض من علم الله عز وجل. وغاية المعرفة هي معرفة الله تعالى، ومن عرف الله تعالى وصفاته فقد عرف مصدر كل شيء في الوجود وأدرك كنه العقيدة، وإذا كانت الحكمة هي أعلى مراتب المعرفة المقرونة بالعمل المناسب في الوقت المناسب والبيئة المناسبة، فإن «رأس الحكمة مخافة الله» كما يقول أهل الحكمة.

وإذا كان مصدر المعرفة هو الله تعالى، وغايتها أيضاً معرفة الله تعالى، فإنّ لا خير في علمٍ أو معرفةٍ لا توصل إلى الله تعالى، كما أنه لا خير في علمٍ أو معرفةٍ لا تكون منضبطةً بأوامر الله تعالى. من هنا كانت أهمية ارتباط التربية بالعقيدة الدينية عموماً، والإسلامية منها خصوصاً.

والقيم الإنسانية، فرع من فروع العقيدة الدينية، فقد خلق الله آدم عليه السلام، وبث فيه من روحه. ومع روح الله ومنها، زُرعت القيم في كيان الإنسان ومنها كان حبه للخير وكرهه للشر⁽⁴¹⁾. ولذلك فمعظم القيم الإنسانية هي اشتقاق من صفات

الله تعالى، وهذه القيم أساسها الثبات والاستقرار. ومن خصائصها في الإنسان، الواقعية والنسبية. وصفات الله هي صفات مطلقة، منها مثلاً العدل، فهو في الذات الإلهية على الإطلاق وهو إسم من أسماء الله الحسنى، وصفة من صفاته العلا، أما عدل الإنسان فهو يبقى واقعياً، ومنسوباً لما لديه من معطيات وبراهين وأدلة. ولا أدل على ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه: «إنما أنا بشر، وإن يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبغ من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك. فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من نار فليأخذها أو ليركها». والقيم الإنسانية هي عمومًا عالمية الطابع، منفتحة على سائر الأمم والشعوب، مشتركة بين جميع الأديان والشرائع السماوية، وكانت بعثة النبي محمد بن عبد الله ليتمم هذه القيم، كما ورد في الحديث الشريف: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». ومن خصائص القيم الإنسانية أن تكون راسخة في نفس الإنسان، مستقرة في أعماقها ومستدامة في السلوك والممارسة، «فالرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً...» كما ورد في الحديث الشريف.

2 - الهدف والغاية في التعليم:

كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن فلسفة التعليم عند نظام الملك كانت تقضي بإعداد الكوادر المختلفة للعمل في الجهاز الحكومي مع الولاء الكامل للسلطة. أما في الاتحاد السوفياتي السابق وفي ظل الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة في البلاد في حينها، فكانت المدرسة تسمى «مدرسة العمل»، لأن عليها إعداد العمال والفلاحين الذين يشكلون غالبية المواطنين ويمسكون بزمام السلطة. وفي اليابان، الذي عانى الكثير من ويلات الحروب، كانت فلسفة التعليم تقضي بأن يتعلم الطالب تحمل المسؤولية، واحترام العمل وبناء مجتمع السلامة. وفي أوروبا، ومع ظهور الثورة الصناعية، ازدادت الدعوة إلى إعداد طبقة الصناع والحرفيين، الأمر الذي أدى إلى إعداد برنامج التعليم الفني والتقني في مدارس أوروبا والتي تجمع برامجها ومناهجها بين قدر بسيط من العلوم الأكاديمية، إضافة إلى التدريب المهني لإعداد خريجين للعمل في ميدان الصناعة. أما في عالمنا العربي، فقد أوضحت «خطة تطوير التعليم في الوطن العربي» التي

ذكرناها سابقاً الأهداف والغايات التي يجب أن تحكم مسار التعليم، وهي باختصار، تمكين المتعلم من أدوات المعرفة وتنمية القدرات، وتزويده بالمهارات اللازمة لمواجهة متطلبات العصر، عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات.

ولا يكون ذلك إلا إذا تواكب مع إعدادٍ وتدريبٍ مستمرين للمعلمين، وحدائثٍ وتطويرٍ دائمين للبرامج والمناهج التعليمية، وتوجيه مهني سليم للطلاب في مراحل الدراسة المختلفة يؤدي بهم إلى اختيار صحيح لاختصاصاتهم الجامعية تناسب مع كفاءاتهم العلمية وتكوينهم المعرفي ومع حاجات المجتمع. كما يجب أن يترافق ذلك مع زرع حب التعلم المستدام في نفوسهم ليستطيعوا مواكبة العصر وما فيه من تقدم علمي متسارع، ومن ثم مواكبة المستقبل بمستجداته واكتشافاته وإبداعاته. خصوصاً أن التعليم والتعلم هما مرآة المستقبل.

3 - دور اللغة العربية:

لا شك في أن التعلم باللغة الأم بالنسبة إلى المتعلمين هو أسرع أثراً وأغزر إبداعاً، وأكثر نجاحاً وتفوقاً منه باللغات الأجنبية. وهذا ما أثبتته الدراسات والأبحاث، وأقرته الوثائق العالمية في مجال التربية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في الباب الثاني، الفصل الرابع. ومع يقيننا الثابت بأن اللغة العربية لغة حية، لا تموت، ساهم في تخليدها الكتاب السماوي الخاتم، القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تلاوته عبادة، والدعوة للعمل بأحكامه والانتهاج عن نواهيه فلاخ في الدنيا والآخرة. إلا أنه من الخطأ أن نعتقد أن هذا يكفي وحده لقوة وانتشار اللغة العربية، نشير إلى أن استعمال اللغة اللاتينية في آخر مراحلها قبل أن تموت كان على منابر الكنائس. لذلك علينا أن نؤمن بأنه من الضروري أن لا يقتصر استعمال اللغة العربية على العبادات، بل يجب أن تكون لغتنا العربية هي لغة الفكر والثقافة، ولغة العلاقات السياسية والاقتصادية، ولغة الفن والمسرح، ولغة البحث العلمي والإبداع المعرفي. وهي كانت كذلك في عصر الحضارة الإسلامية، فما هي المقومات للعودة باللغة إلى مراتب الانفتاح واقتحام الميادين؟

إن تطوير استخدام اللغة العربية يحتاج ولا شك، إلى قرارات جريئة تتخذها

السلطات العليا في العالم العربي، مجتمعة، مع وضع مخطط تطبيقي لهذه القرارات. فالمؤتمرات وحدها لا تكفي، وتشجيع القائمين على الأمر بالكلام المعسول وحده لا يكفي. بل يجب أن يكون ذلك معززاً بقرارات تنفيذية وعقوبات رادعة للمخالفين كأن لا تجدد التراخيص المعطاة إلى الجامعات ما لم تكن الدراسة فيها باللغة العربية، وتعطى لذلك مهلة زمنية محددة، لتعريب التعليم الجامعي فيها.

يكفي لذلك أن نتذكر بأن أحد أهم مقررات «بازل» الصادرة عن المؤتمر الصهيوني الأول بين اليهود والمستوطنين في عام 1897، كان اعتماد اللغة العبرية لغة التعليم في المدارس والجامعات اليهودية. فكان من نتيجة ذلك أن الدراسة في هذه المؤسسات كلها تتم باللغة العبرية دون غيرها. وكان ذلك سبباً في أن يحتل الكيان الصهيوني أعلى المراتب بين الدول المتقدمة بل وفي صناعة المعلوماتية تحديداً. كذلك الأمر في اليابان، فاليابان لم تنبهر باللغات الأجنبية المتقدمة، بل حسمت معركة اللغة تعليمياً وحياتياً منذ البداية. لأنها تؤمن بأنه لا يمكن لأمة أن تبذل علمياً إلا بلغتها الأم. كما تؤمن اليابان بأن العالم لا يستمع لأمة تتحدث بلغة غيرها. لذلك فقد اعتمدت اللغة اليابانية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات، كما في جميع ميادين العمل والحياة، ولم تمنع صعوبة اللغة من تقدم اليابان تقدماً علمياً أبحر العالم، بل ومكّن اليابان من احتلال مراكز الصدارة في صناعاتها المختلفة.

والقرارات الجريئة وحدها لا تكفي بل يجب أن يترافق ذلك مع تطوير اللغة العربية بما يتلاءم مع سرعة التغييرات في عصر المعرفة ويتلاءم مع ثورة التكنولوجيا والاتصالات. وحرى بمجامع اللغة العربية أن تنسق في ما بينها للقيام بهذه المهمة السامية. كما يجب أن يتزامن ذلك مع انفتاح على مجتمع المعرفة، وشبكة المعلومات والعلوم وأخذ المبادرة في العمل على تطويرها، وباللغة العربية لدفع الآخرين للإقبال على تعلمها وتعليمها، كما كانت الحال في عصر الحضارة.

ومع إدراكنا بأن اللغة هي أساس الحضارة ولا حضارة بدون لغة تنقلها إلى الناس وإلى الآخرين فإن التعاطي مع اللغة في عصر المعرفة والعولمة والمعلوماتية والاتصالات وعصر الرقمنة، يختلف عن التعاطي مع اللغة في العصور الغابرة. وإذا كان القرآن الكريم بالدرجة الأولى، والشعر العربي بالدرجة الثانية، والترجمة والتعريب

بالدرجة الثالثة قد قامت بالحفاظ على اللغة العربية عبر تاريخها الطويل، فإن اللغة العربية تبوّأت بفضل ذلك في حينه موقعاً بارزاً على خريطة المعرفة الإنسانية. أما اليوم، ومع انتشار التعليم بغير العربية، وحلول اللغة العامية واللغات المحلية مكان اللغة الفصحى، في العديد من الإعلانات ووسائل الإعلام، ناهيك باستعمال الكلمات العربية بالأحرف اللاتينية في الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الإلكتروني، فإن الانتماء والهوية يصبحان في خطر مباشر مع هذا التراجع الكبير لاستعمالات اللغة.

لذلك كله وجب على القادة والحكماء والعلماء والباحثين اللغويين وضع الحلول الناجعة لهذه المشكلات وعدم التسليم بأنها مشاكل مستعصية. ومن هذه الحلول، إيجاد المصطلحات التقنية في مختلف ميادين المعرفة، وتوفير الكتب والمؤلفات والمراجع باللغة العربية، سواء من خلال تشجيع التأليف في شتى أنواع العلوم والمعارف أو تعريب المراجع الأجنبية. هذا بالإضافة إلى ولوج شجاع ومتقدم في عالم الحاسوب والبرمجيات ومحركات البحث والترجمة الإلكترونية وغير ذلك مما يستوجبه علمنا المعاصر في سبيل تطويع هذه التقنيات لخدمة اللغة العربية.

لا شك في أن هذه التحديات تستوجب قراراً على أعلى المستويات وتكاتفاً قوياً لعلماء اللغة والباحثين في علومها. عندها ستكون التقنيات الحديثة في خدمة اللغة. أما العكس، أي إذا تخلىنا عن اللغة لصالح استخدام التقنيات الحديثة فسيرسخ ذلك تبعيتنا الثقافية للآخر وانسلاخنا عن تراثنا وهويتنا وانتمائنا.

4 - الحداثة في المناهج التعليمية:

لا شك في أن العولمة، وما رافقها من انفتاح معرفي أوجبا الحاجة إلى مهارات وكفايات عالية ومتقدمة، وكلما تقدم العلم، كانت الحاجة إلى المزيد من هذه المهارات والكفايات التي يجب أن يحصل عليها المتعلم وخصوصاً في مراحل التعليم الأولى. لذلك فإن الحداثة في التعليم يجب أن تركز على الانتقال من التعليم التقليدي المتمحور حول المعلم والقائم على الحفظ والمذاكرة وتنمية الذاكرة، إلى التعليم التفاعلي المتمحور حول المتعلم والقائم على الفهم والتحليل والاستنتاج، والتفكير المنطقي، والعمل على حل المشكلات، وخصوصاً في مواد العلوم والرياضيات،

والتمرين على الحصول على المعلومات بسرعة واستخدامها بشكل فعال وصحيح وخلافه. كل ذلك من شأنه أن يؤدي بالمتعلم إلى الوصول إلى الاكتشاف والإبداع، وتقديم الحلول المبتكرة، ومواجهة التحديات الناجمة عن الانفتاح المعرفي، وتنوع الثقافات. خصوصاً أن العالم الذي نعيشه اليوم يشهد تغيرات متسارعة في كافة جوانب الحياة، محوراً الأساس الإبداع ونشر المعرفة.

وأحدث طرق التعليم وأساليبه هي الطرق النشطة التي تشجع على التعاون بين المتعلمين والمتمحورة حول المتعلم وهي الطرق التي تشرك المتعلمين في عمل أشياء تجبرهم على التفكير في ما يتعلمونه ومنها:

- **التعلم التعاوني:** وفيه يتم تقسيم طلبة الفصل إلى مجموعات صغيرة غير متجانسة تُعطى كل مجموعة مهمة تعليمية، ويعمل كل عضو في المجموعة وفق الدور المكلف به لتحقيق الهدف المشترك. ثم تعمم نتائج عمل المجموعات على كافة المتعلمين.
- **التعلم بالتقصي:** وفيه يستكشف الطلاب الظواهر المحيطة، والمواضيع العلمية من خلال الأنشطة اليدوية (Hands on)، وي طرحون الفرضيات ويقدمون التفسيرات وتحاليل البيانات للوصول إلى المعرفة العلمية المطلوبة.
- **التعلم القائم على حل المشكلات:** في هذه الاستراتيجية يقوم المتعلم ببناء المعرفة بنفسه، ويتمثل دور المعلم بتوفير مصادر التعلم المختلفة، ومساعدة المتعلم للوصول إلى المعرفة من خلال حل مشكلات معينة ويساعد هذا النوع من التعلم على تنمية التفكير والتحليل العلمي عند المتعلم.
- **التعلم التمايزي:** هذا النوع من التعلم يقوم على مراعاة الفوارق في إمكانات المتعلمين وقدراتهم، ويقتضي معرفة خصائص وقدرات كل متعلم على حدة وتقديم بيئة تعليمية مناسبة للجميع، مع مراعاة الاختلافات بين المتعلمين، خصوصاً أن كل متعلم يأتي إلى المدرسة محملاً بخبرات مختلفة، ومن بيئة مختلفة.

5 - التحديث في استعمال الوسائل التعليمية والتكنولوجيا:

إذا كانت الحداثة تطاول جوهر التعليم، وطرقه ومناهجه، وتشجع على استخدام العقل، في سبر أغوار العلوم والمعارف، واستخراج المفيد منها والنافع، فإن التحديث هو استعمال أحدث الوسائل والأدوات، والتكنولوجيا المتطورة في عملية التعليم والتعلم، خصوصاً أن الأجيال الناشئة باتت تُعرف بأجيال التكنولوجيا، بفضل إتقانها لاستعمال التكنولوجيا الحديثة، إتقاناً بالغ النظر، واستعمالها لها سواء في ألعابها، أو في تواصلها فيما بينها، على مواقع التواصل الاجتماعي، كما في مختلف أوجه استعمالاتها الأخرى.

وقد بدأ هذا التحديث يطاول اليوم مختلف مراحل التعليم، وصولاً إلى التعلم الذاتي، بفضل هذه الوسائل المتطورة، وبفضل الحاسوب، والبرامج المتقدمة على الشبكة العنكبوتية. وقد شمل هذا التحديث كل مراحل التعليم بدءاً من الطفولة، ومرحلة التعليم في الروضات، وما يناسبها من تعليم بالألعاب المختلفة وما فيها من تنوع كثير، يتماشى مع مختلف أذواق الأطفال ورغباتهم. ثم تتدرج هذه البرامج لتناسب تنمية مهاراته وكفاياته المختلفة في مراحل التعليم المتقدمة، وصولاً إلى التعلم الذاتي، والتعلم الإلكتروني، والتعلم ON LINE، وإجراء الأبحاث العلمية المشتركة، بين طرفين أو أكثر، وفي مختبرات متباعدة، وكل ذلك بفضل البرامج الرقمية المشتركة، ووصولاً أيضاً إلى إجراء المحاضرات وورش العمل عن بعد، وعقد المؤتمرات والندوات والمشاركة في المناقشات عن بعد.

ومن إيجابيات استعمال التكنولوجيا الحديثة التي يجب ألا تغيب عنا، قدرتها على مساعدة الطالب، في معالجة المعلومات وتخزين المكتسبات ونقل المعرفة، بالإضافة إلى ما تقدمه من تنوع في المعطيات، من حيث الصوت والصورة والرسومات والتصاميم والخطوط البيانية... إلخ، (كما تقول د. ماريا حبيب في بحثها بعنوان: «التعليم بين الحداثة والوقائية» المقدم إلى مؤتمر الحداثة في التعليم، المنعقد في مجّع العزم التربوي في 11 و 12/5/2012)⁽⁴²⁾.

كما نلفت النظر هنا إلى أن من إيجابيات استعمال التكنولوجيا الحديثة أيضاً، هو ما تسمح به من تعديلات في البرامج والمناهج، وبما توفره من وقت في القيام بعرض الرسومات والتصاميم، بدلاً من رسمها على اللوح، وما يستغرقه من وقت،

بالإضافة إلى الجودة في العرض، وإمكانية الإضافات والتعديلات ببساطة وبما يساعد على ترسيخ ذلك أكثر فأكثر في ذهن المتعلم. وغير ذلك كثير مما يسمح بالاستفادة من هذا الوقت بما يتلاءم مع زيادة المعلومات والإيضاحات والشروحات، وإجراء حلقات التعليم التعاوني، والتمايزي أو التعليم بالتقصي وغيره. كل ذلك يستوجب مهارات وكفايات جديدة ومقدمة عند المعلمين، يجب على الإدارة المدرسية أن تقدمها لهم وبشكل متواصل. كما يتطلب ذلك موارد مالية إضافية لشراء هذه التجهيزات الجديدة والمتسارعة جدًا في تطورها، وبالتالي يتطلب تغييرها أو الاستعاضة عنها بما هو أحدث صنعًا وأكثر تميزًا.

6 - إعداد المعلمين وتدريبهم:

لا شك في أن المعلم ينهض بدورٍ أساسيٍّ في العملية التربوية. ولكي ينهض بهذا الدور الهام، لا بد للإدارة التربوية من القيام بالإعداد والتدريب اللازمين والمستمرين، والمتناسبين مع متطلبات عصر المعرفة، بما يواكب متغيراته المتسارعة، وبما يتطابق مع فلسفة التربية والتعليم في المجتمع. لذلك كله، وجب أن يغطي هذا الإعداد الجوانب المختلفة في شخص المعلم وأدائه وبلورة صفاته، نذكر منها:

- **الإعداد الشخصي:** فالمعلم هو قبلة اهتمام طلابه، وقدوتهم، ومن منا لا يذكر المعلم الذي أحبه، وحركاته وسكناته، وأدبه وهندامه!. لذلك كان لا بد لهذا المعلم أن يكون نعم القدوة، عارفاً بأمر دينه، محافظاً على القيم السامية والأدب الرفيع، ذا خلق حسن، محباً لطلابيه، ويسعى لأن يبادلوه هذا الحب، متزناً في علاقاته بهم، بدون تمييز أو انفعال، قوي الشخصية معهم بدون عنف، ومتواضعاً في الوقت نفسه من غير ضعف، ذكياً شديد الملاحظة، فصيحاً جيد النطق، اجتماعياً لا يعتزل الناس، بل يقبل عليهم بقلب منفتح وبشاشة ظاهرة، صحيح البدن، قادراً على النهوض بأعباء التدريس، يتمتع بروح القيادة وضابطاً لصفه بدون ميوعة ولا قسوة.
- **الإعداد التخصصي:** يجب أن يكون المعلم متمكناً من مادته، التي سيعلمها لطلابيه، مدرّكاً للعلاقة بين مكوناتها المختلفة من ناحية، ولعلاقتها بباقي العلوم

والمعارف من ناحية أخرى، عالمًا بالمهارات التي تساعد المتعلم على حل المشكلات التي تدرج في هذا العلم، كما في العلوم القريبة منه، والتي تعترض المتعلم في حياته الآنية أو المستقبلية، قادرًا على ضرب الأمثلة التطبيقية المفيدة، حين يسمح الموضوع بذلك، متفاعلاً مع أسئلتهم، مهما كانت بريئة أو معقدة، ومستقطبًا لاهتمامهم بشكل متواصل، فلا يملّون درسه، ولا يشاغبون في حصته، بل يحرصون على المشاركة في صفه، وفي التحضير لمادته، وفي فهمها وحفظها والإبداع فيها.

- **الإعداد التربوي:** لما كانت التربية والتعليم، رسالة الأنبياء، ومهنة العظماء والعلماء، وصناعة الأجيال والأبناء، فهي قطاع له أصوله ومبادئه ومهاراته، وله علومه الأساسية، وأخرى مساعدة، وتمعّم لها، كعلم الاختصاص ولا تقل عنه أهمية، مثل علم النفس، الذي يساعد المعلم على تعرف المكونات الشخصية عند المتعلم، وعلم أصول التربية الذي يساعد المعلم على الربط بين العقيدة وفلسفة التربية وأهداف التعليم وسياسته. وكل هذه العلوم تساهم بدرجة عالية في بناء شخصية المتعلم بما يتناسب مع طبائعه وصفاته ونفسيته.
- **الإعداد المهني:** وهو يشمل تقنيات التعليم وأساليبه، وما فيه من نظريات حول التواصل مع المتعلمين، والاهتمام بمختلف الطرق والمنهجيات الحديثة في عالم التدريس، واختيار الأفضل من بينها، وبما يتناسب مع نوعية الدروس، ومع طبيعة المتعلمين، مع مراعاة الفوارق في ما بينهم، ومع السعي الدائم للوصول إلى أفضل النتائج عند جميع الطلاب بدون استثناء. فتكون المراعاة بمساعدة الطالب المتميز على تميزه، والطالب الضعيف على تقويته.
- **الإعداد الثقافي والفكري:** يجب أن يكون المعلم واسع الثقافة والاطلاع عمومًا، ذا فكرٍ مرِنٍ وسلسٍ منفتحٍ على الآخرين، بدون قيود، متمتعًا بملكة الحوار معتدلًا، متسامحًا، ومدافعًا عن رأيه بالحجة والبرهان وبمنهجية علمية. وبالمقابل، فإنه لا يستطيع ناقد أو محلل أن ينكر دور المعلم أو أن يقلل منه في بناء المجتمع من خلال بناء الأجيال الناشئة، وتكوين شخصياتها، وأثر ذلك في بناء مستقبل الوطن والأمة. لذلك كان واجبًا وطنيًا أن يحظى هذا المعلم بالاحترام

والتقدير، والاهتمام والتدريب، والعناية التي يستحقها في المجتمع لكي يقوم بدوره خير قيام.

7 - التوجيه المهني:

الحدائق في التعليم تقضي بأن يعمل المعلم على اكتشاف نقاط القوة والتميز عند المتعلم، وذلك من خلال متابعة تحصيله وإبداعاته في الحصص التعليمية واهتماماته في النشاطات اللاصفية. وهذا ما يساعد الطالب على التعرف بذاته واكتشاف مواهبه، ويساعد على توجيهه في اختيار الاختصاص المناسب. ومن المفيد أن يشترك في عملية التوجيه المهني هذه الأهل والمدرسة والجامعة كما المجتمع المدني على حدّ سواء. ويُعدّ دور الأهل محورًا لأنه يرافق الطالب في جميع مراحل العمر. ففي مرحلة الطفولة ومع بداية تعرف العالم الخارجي، يعطي الأهل الولدَ عدة أنواع من الألعاب وتجري ملاحظة التوجه العام نحو الألعاب التي تسترعي انتباهه مرة بعد مرة.

وفي المدرسة يجري التأكد من هذه الهوايات عند المتعلم، في المراحل الأولى من الدراسة ويتم تشجيعه عليها، وخصوصًا في النشاطات اللاصفية، مع ربطها ببعض المواد العلمية التي يبدأ بتعلمها، حتى إذا أصبح في الصفوف المتقدمة، يمكنه أن يدخل في النوادي التي تعنى بهوايات التلاميذ، ليصار إلى تنمية هذه الهوايات بما يناسب عمره ومستواه التعليمي.

كما يجب على المدرسة في الفترة التالية، التركيز على المواد العلمية التي تخدم الهواية المذكورة عند التلميذ، مع ربطها بالاختبارات اللازمة وبالنشاط اللاصفي. حتى إذا أصبح التلميذ في مرحلة متقدمة في المدرسة، وجبت مساعدته في اختيار المهنة التي تناسب ميوله ورغباته، بعد استعراض الاختصاصات التي تنضوي في هذا التوجه العلمي للالتحاق بها. في هذه المرحلة يتم تكوين ملف التلميذ الأساسي الذي يظهر خارطة الطريق نحو القدرات المهنية، والكفايات العلمية عنده.

وفي نهاية المرحلة المدرسية يتم الاختيار الصائب للاختصاص الذي يتناسب مع الميول والرغبات، ومع الكفاءة العلمية التي تم إعدادها بشكل جيد، وليكون هذا الاختصاص مناسبًا لحاجات سوق العمل، ذلك أنه في كل توجه عام توجد مجموعة

اختصاصات تتقارب في ما بينها، وبذلك يتم اختيار الأنسب من بينها على أساس الحاجة إليه في سوق العمل.

إن هذا التوجه المهني يفسح المجال بربط مخرجات التعليم مع حاجات المجتمع ويساهم في تغيير البنية المجتمعية بسرعة ملحوظة، كما يؤمن توجيه الأفراد لتطوير قدراتهم المهنية والتعلمية الذاتية في المراحل الأولى من أعمارهم ويساعد على اكتشاف الطاقات المميزة والمبدعة عندهم بشكل متواصل، وعلى تزويدها بالمهارات المطلوبة، وروح المبادرة، مما يؤثر إيجاباً في دفع عجلة التنمية المستدامة في المجتمع. فتتكامل مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع، ويوضع الإنسان المناسب في طاقاته وعلومه ورغباته وحاجاته الشخصية، في المكان المناسب في المجتمع. فيتطور هذا المجتمع وتزداد إنتاجياته ويتحسن الأداء فيه.

8 - العلاقة بين التعليم وحاجات المجتمع:

لا شك في أن العلاقة بين التعليم وسوق العمل، علاقة تبادلية في غاية الأهمية، ذلك أن مخرجات التعليم وتحديدًا التعليم الجامعي والتعليم التقني في كل مرحله هي مدخلات سوق العمل ومن ثم فهي العامل الأقوى تأثيراً في المسار التنموي للمجتمع. ومن الضروري أن تكون هذه العلاقة تبادلية تكاملية ديناميكية يحتل التعليم فيها موقع القيادة المسؤولة.

ذلك أن مؤسسات التعليم، وتحديدًا التعليم الجامعي منها، تضم بين جدرانها مختلف الاختصاصات الحديثة، مما يساعد الجامعة على أن تنهض بدور توجيهي وقيادي وتخطيطي، مكمل لدورها الأكاديمي، أي أن تشارك مع السلطات المعنية في الدولة بوضع الخطط التنموية للمجتمع، مستفيدة من الكوادر الأكاديمية الرفيعة، وما تحمله من علوم حديثة ومعارف واسعة.

أضف إلى ذلك أن الشراكة الفعلية بين التعليم الجامعي وفعاليات سوق العمل تسمح للقائمين على التعليم الجامعي بمعرفة حاجات المجتمع، وتساعدهم على تطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. كما أن العلاقة بين ما يجب أن يتعلمه الطالب، وحاجات المجتمع إلى هذا العلم في سوق العمل،

يجب أن تكون علاقة وطيدة، إذ لا فائدة ولا جدوى من علم لا ينفع. ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن متغيرات المجتمع ومشاريعه التنموية تخضع لعوامل داخلية وخارجية، فإنه ينبغي للجامعات دراسة هذه المتغيرات لتعديل المناهج والبرامج التعليمية بما يتناسب معها، كما يجب على الجامعات دومًا دراسة حاجة المجتمع إلى الاختصاصات الجديدة لمواكبة العصر، والتقدم الذي تحقّقه العلوم والمعارف. ومن أخصر، وأحرص من الجامعات في معرفة الاختصاصات الجديدة التي تظهر على الصعيد العالمي، ودور هذه الاختصاصات في متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومتطلبات التنمية المستدامة.

لذلك وجب القول أن دور الجامعة لا يقتصر أبدًا على التعليم العالي، والأبحاث الأكاديمية، وحسب، بل يجب أن تشارك الجامعة في عملية التخطيط التنموي للمجتمع، وصياغة الاستراتيجيات، والبرامج المستقبلية لمختلف القطاعات في الوطن. وبالمقابل، فإن مشاركة بعض المتخصصين من عالم الأعمال، في أعمال التدريس والتدريب، تُغني العملية التعليمية بالخبرة التطبيقية المطلوبة. هذا التكامل المنشود لا يتحقق إلا إذا عمل الجميع لأجله:

- الدولة ممثلة بجميع وزاراتها وخصوصًا وزارتي التعليم العالي، والتخطيط.
 - المجتمع المدني: بجميع قطاعاته ومؤسساته الخاصة والعامة.
 - الإدارة الجامعية الحاضنة للمتخصصين في مختلف المجالات العلمية.
- ويكون ذلك من خلال مجلس تنسيقي يتولى عمل الإحصاءات في القطاعات المختلفة (نقابات، مهن حرة، أرباب عمل...)، وتحديد الحاجات من الموارد البشرية بناء على المشاريع الراهنة والمستقبلية، وتقديم الدراسات اللازمة للربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

ومع إدراكنا لصعوبة حصر المتغيرات في المجتمع، والعوامل العديدة المؤثرة فيها من داخلية وخارجية، خصوصًا أن حاجات المجتمع اليوم لا يمكن الحصول عليها من الجامعة إلا بعد ثلاث أو خمس سنوات حسب مدة الاختصاص، فإن «ما لا يدرك كلّه لا يترك جله» كما يقول أهل الحكمة.

9 - الإستثمار في التعليم:

تكمن فائدة الاستثمار في التعليم في أنه استثمار في العنصر البشري الذي يُعدّ في دوره الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بينما جميع أنواع الاستثمار الأخرى هي في واقع الحال استثمار مباشر في منتج أو خدمة. ولا تقوم هذه الأنواع الأخرى، إلا بقيام الأول. ذلك لأن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم (والتدريب الذي هو نوع من التعليم التطبيقي) يهدف دائماً إلى اكتساب المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية، والتي بدورها تنعكس إيجاباً في النمو الاقتصادي.

وإذا كانت جميع أنواع الاستثمار هي عبارة عن توظيف لرأس المال في منتج أو خدمة تعود بالنفع المباشر على الإنسان، فإن الاستثمار في التعليم هو استثمار في صناعة رأس المال البشري، أي في صناعة هذا الإنسان في ذاته وشخصه ودوره وكيونته. ولا شك في أن هذا النوع من الاستثمار هو الأهم والأجدي والأفضل في بناء المستقبل وبناء الحضارة. والاستثمار في التعليم يشكل المحور الأول والأهم لكافة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يشكل الركيزة الأساس في مرتكزات الرؤية المستقبلية للمجتمع. ولا يمكن لهذا الاستثمار أن ينجح إلا إذا توفرت له الاستمرارية اللازمة في ظل استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي وأمني. ولا شك في أنه يساهم بدوره في نشر هذا الاستقرار إذا أحسن تطبيقه. فالعلاقة بين التعليم وباقي قطاعات المجتمع هي علاقة تبادلية، تعود بالنفع المباشر على الفرد والمجتمع.

من هنا وجب التأكيد أيضاً على أهمية التكامل بين الخطة التعليمية وأهدافها، والخطط التنموية في المجتمع، هذا التكامل الذي عبرنا عنه سابقاً بأهمية الترابط بين التعليم وسوق العمل.

كل ذلك يشكل دلالة واضحة على أن الإنفاق على التعليم يجب أن يكون همّ المجتمع بكامله، وبتوجيه مباشر وتشجيع أكيد من الدولة وأركانها، وبمشاركة فعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص المؤمن بأهمية التعليم ومردوده على المجتمع على المدى الطويل. وهذا ما أشرنا إليه سابقاً في دور الأوقاف على التعليم التي ساهمت

بشكل أساسي في نهضة التعليم في عصر الحضارة. ولا يشكل هذا النوع من الاستثمار، بالنسبة إلى القطاع الخاص، استثماراً مالياً، ذا مردود أو ربح مباشر، بل هو استثمار في مستقبل الإنسان، ومستقبل المجتمع وازدهاره. ويرى بعض الباحثين، بأن كل درهم ينفق على التعليم، إذا أحسنت إدارته، يعود بسبعة أضعافه في بناء المجتمع ومستقبله.

تجدر الإشارة إلى أن اعتماد الوقف في الإنفاق على التعليم من قبل المسلمين الأوائل دون غيره، كالإنفاق الخيري، أو الموسمي، أو التبرع بفائض المال مثلاً، هو ضمن للاستمرارية في الإنفاق، وهذا المبدأ هو ما تسير عليه اليوم كبريات المؤسسات التعليمية في الغرب (ملحق رقم 4).

10 - الجودة في التعليم:

هذا الجزء مقتبس من بحث للدكتور أحمد الفراجي بعنوان «جودة التعليم - ضمان التنمية المستدامة» مقدّم إلى مؤتمر تونس التربوي الدولي في العام 2009 بتصرف وإضافة⁽⁴³⁾.

لا شك في أن عصر المعرفة يجب أن يتميز بالجودة الشاملة في شتى قطاعات المجتمع، وأهمها، قطاع التعليم. والجودة في التعليم هي «جملة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات، أو العمليات، أو المخرجات، وتحقق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية».

كما ينبغي أن تتوفر معايير الجودة في العملية التعليمية على مختلف المستويات: الشخصية عند المعلم، والمؤسسية عند الإدارة المدرسية، والوطنية أي في سياسة التعليم الوطنية.

على الصعيد الشخصي، يجب على المعلم أن يكون مؤمناً بعتقيدته الدينية، داعياً إلى قيمها السامية، متمكناً من التعامل الواعي والناقد للقيم المعاصرة والوافدة، عاملاً على تجديد وتطوير كفاياته الشخصية باستمرار، متقناً ومتيقناً من الدور الإيجابي للحاسوب والشبكة العنكبوتية في اكتساب المعرفة، متمكناً من التعلم الذاتي،

والاستزادة من العلم باستمرار، ومشجعاً للاتجاهات التي تدعم التسامح والاختلاف البناء مع الانفتاح على الآخر.

أما على صعيد المؤسسة، فيجب على الإدارة المدرسية أن تجري التقييم والتقويم للعملية التربوية والتعليمية، وفق منهجية متجددة باستمرار. وهي مسؤولة عن وضع برامج إعداد وتدريب المعلمين وفق الخطط التربوية المستحدثة والهادفة إلى الإبداع وتوليد الأفكار والمشاريع الجديدة عند المتعلمين، والإدارة أيضاً مسؤولة عن إعداد المتعلمين للعمل وفق الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة.

أما على الصعيد الوطني، فتنتقل معايير الجودة الشاملة، من توفير فرص التعليم النوعي لجميع المواطنين بدون استثناء أو تمييز. ذلك أن التعليم النوعي الجيد، يشكل ضماناً أكيدة للتنمية المستدامة. كما يجب على سياسة التعليم الوطنية أن تعمل على توسيع قاعدة المشاركة في التوجيه المهني للمتعلمين، من خلال تعزيز وتشجيع مساهمة المجتمع ومؤسساته الإنتاجية والخدمية وغيرها في صياغة السياسات التعليمية، ومن خلال إقامة شبكة تواصل دائمة تعمل على اعتماد الجودة الشاملة، وعلى المشاركة في تطوير الإدارة التربوية والتعليمية. كما تساهم هذه الشبكة في تأمين التمويل اللازم والمستمر للعملية التعليمية، ومستلزمات حداثتها وتحديثها.

وتتحقق مبادئ الجودة في التعليم عندما يحقق التعليم أهدافه السامية، بنجاح وتفوق وامتياز، وهي:

- غرس الإيمان والقيم الروحية والأخلاقية في نفس المتعلم.
- بناء الذات الإنسانية، المتعلمة والمتقفة، المفكرة والمنتجة والمبدعة.
- الإيمان بالوطن والمواطنة، والديمقراطية السليمة وحقوق الإنسان.
- التهيئة والاستعداد بكفاءة لتلبية حاجات سوق العمل، وتنفيذ المشاريع المجتمعية.
- التعامل الذكي مع مجتمع المعرفة، ومتطلباته، ومع التكنولوجيا ومحدثاتها.
- تعزيز الإستدامة في التعليم والتعلم مدى الحياة.
- القدرة على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة وبناء الحضارة الإنسانية.
- الانفتاح والحوار مع الآخر، والإيمان بحق الاختلاف في العقيدة والفكر والثقافة

وغيرها.

وتختلف معايير الجودة في التعليم من مؤسسة إلى أخرى، ومن بلدٍ إلى آخر، وهي عمومًا تشمل:

- صياغة الرؤية والرسالة والأهداف، مع مشاركة الجميع في ذلك، ومراجعتها، والعمل على تحديثها بشكل دوري، والعمل كذلك على تطبيقها بفاعلية ونجاح.
- وضع ضوابط ومعايير خاصة بأخلاقيات مهنة التعليم والكفاءة التعليمية للجهاز التعليمي داخل الصف، وبالنشاطات اللاصفية.
- كيفية متابعة مشاريع التخطيط والتطوير التربوي، بما فيها البرامج والمناهج والطرق التربوية، مع اقتراح أساليب تحسينها وتحديثها، وتطبيقها في العملية التربوية.
- متابعة النتائج المحققة في الامتحانات والاختبارات خلال عملية التطوير، وتحديد المشاكل المنبثقة عنها، والعمل على إيجاد الحلول لها.
- تنمية العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي وتوفير الخدمات المتبادلة بما يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.
- تخضع جميع الأهداف لمبادئ SMART أي قابلة للوصف بشكل محدد، وقابلة للقياس وللتحقيق، واقعية، ومحددة الوقت للتنفيذ.

خاتمة

ختامًا، على أمل أن تكون هذه الكتابة قد بعثت في قلب قارئها القناعة والإيمان، بأن انبلاج صبح النهضة قد يكون قريبًا، إذا عمل كل واحدٍ منا لأجله. والبدائية تكون مع التربية والتعليم لأنهما مرآة المستقبل وخارطة طريقه واستقراره وازدهاره. فأبناء اليوم هم رجال المستقبل، وطلاب اليوم هم بناء المستقبل، واكتشافات اليوم وإبداعاته هي علوم المستقبل وبديهيته، وكماليات اليوم ورفاهيته هي ضروريات المستقبل وحاجياته.

تلك هي سُنَّة الله في خَلْقِهِ، وتلك هي مسيرة الحضارة الإنسانية عمومًا، من لدن آدم، عليه السلام، - عندما علّمه الله تعالى «الأسماء كلها» بعد أن خَلَقَهُ ونفخ فيه من روحه- وإلى يومنا هذا.

فهل سنكون قادرين على أن نجعل من الضعف الذي أصاب الأمة واعتري نظامها التعليمي، والتراجع الذي أصاب المستويات العلمية لدى أجيالنا الناشئة، منطلقًا لمسيرة جديدة في نظامنا التربوي، نستفيد فيه من تاريخنا المجيد، وما استُحدث في العالم من جديد، بما يتناسب مع قيمنا وتراثنا؟

وهل سنكون قادرين على الانطلاق في «ثورة التربية والتعليم» بما يضمن تحقيق نهضة شاملة في جميع الميادين وعلى جميع المحاور، لنسير نحو مستقبلٍ زاهرٍ وغدٍ مرتجى، بخطى ثابتة وعقيدة راسخة وتصميم لا يلين؟

يقول مالك بن نبي "ليست المشكلة أن نعلّم المسلم عقيدة هو يملكها، وإنما المهم أن نردّ إلى هذه العقيدة فاعليتها، وقوتها الإيجابية وتأثيرها الإيجابي". ويقول أيضاً: "إن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكرة، ولكن منطق العمل والحركة، فهو لا يفكر ليعمل بل ليقول...".

(وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

المصادر والمراجع

- 1- مقدمة ابن خلدون. عبدالرحمن بن خلدون. دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2009م.
- 2- جريدة السفير. العدد 11817. عدد 18 شباط 2011. مقالة بعنوان: «كنائس بلجيكا تتقاعد كدور عبادة».
- 3- جريدة السفير. العدد 12085. عدد 16 كانون الثاني 2012.
- 4- موقع www.barasy.com.
- 5- موقع www.annabaa.com.
- 6- www.cksu.com.
- 7- www.ac.ly.
- 8- www.ikhwan.net.
- 9- المرجع نفسه.
- 10- www.nusrah.com.
- 11- www.arabiya.net.
- 12- دولة السلاجقة. د. محمد علي الصلابي. دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006.
- 13- www.faculty-ksu.edu.sa.
- 14- www.safita.com.
- 15- www.ta9weer.com.
- 16- المرجع نفسه.
- 17- www.almarefh.org العدد 13. مقالة للأستاذ هيثم الجنابي. «من الشيوعية إلى الليبرالية- التعليم في روسيا- ولادة قيصرية لنظام تربوي جديد».
- 18- مجلة المنار. العدد 13، يونيه، 1898.
- 19- أعلام تربية في الحضارة الإسلامية. أ.د. سعيد اسماعيل علي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2008.
- 20- مجلة المنار. عدد فبراير 1902.
- 21- المرجع السابق. العدد الثالث، مارس 1898.

- 22- أعلام تربية في الحضارة الإسلامية. أ.د. سعيد اسماعيل علي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2008.
- 23- مجلة المنار. عدد أكتوبر 1903. 604/15.
- 24- خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع جامعة الدول العربية في تونس عام 2009.
- 25- www.elaph.com.
- 26- مدخل إلى التربية في ضوء الإسلام. عبد الرحمن الباني. المكتب الإسلامي، 1980م.
- 27- أعلام تربية في الحضارة الإسلامية. أ.د. سعيد اسماعيل علي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2008.
- 28- جامع بيان العلم وفضله/ باب ذكر استعاذة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أبو عمر بن عبد البر القرطبي. دار الكتب العلمية، ط1، 2007م.
- 29- المرجع نفسه.
- 30- المرجع نفسه.
- 31- رواه الإمام أحمد في مسنده والترمذي في صحيحه وابن ماجه في سننه.
- 32- جامع بيان العلم وفضله/ باب ذكر استعاذة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أبو عمر بن عبد البر القرطبي. دار الكتب العلمية، ط1، 2007.
- 33- المرجع نفسه.
- 24- أيها الولد المحب. الإمام أبو حامد الغزالي. دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2010م.
- 25- www.squ.edu.om المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة السلطان قابوس- 2-4- كانون الأول 2007- مسقط- سلطنة عمان، بعنوان: «مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي.. حاضرًا ومستقبلًا».
- 26- شمس العرب تسطع على الغرب. زيغريد هونكه. ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي. منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط1، 1964.

- 27- Evaluatio of warning/Bush1997 .
- 28- مؤتمر القمة العالمي. الابتكار في التعليم. الدوحة، 17-19 تشرين الثاني 2009.
- 29- ملحق رقم 1- الأوقاف على التعليم.
- 30- مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل. د. محسن خضمر. الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2008م.
- 31- مجلة حراء. عدد أيار- حزيران 2012.
- 32- مؤتمر الحدائة في التعليم التعليم المنعقد في مجمع العزم التربوي، بتاريخ 11 و12 أيار 2012م. بحث بعنوان: التعليم بين الحدائة والوقائية. د. ماريا حبيب.
- 33- www.aec.edu.com مؤتمر تونس التربوي الدولي عام 2009. للدكتور أحمد الفراجي. بعنوان: «جودة التعليم ضمان التنمية المستدامة».